

الفصل السادس

الفكر القومي والحركة العربية من أواسط القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين

- العرب والإسلام والعثمانيون - ضعف الدولة العثمانية
- الإحياء الثقافي وعوامل اليقظة العربية - الجامعة الإسلامية
- جهود المفكرين الإصلاحيين - الحركة العربية ومواجهة الاتحاديين
- خاتمة : القوميون والحرب والثورة.

تنهوا واستفيقوا أيها العرب
أقداركم في عيون الترك نازلة
صبراً أيا أمة الترك التي ظلمت
لنطلبين بحد السيف مأربنا
فياقومي وما قومي سوى عرب

فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب
وحقكم بين أيدي الترك مغتصب
دهراً فعمماً قليل تُرفع الحُجب
فلن يخيب لنا في جنبه أرب
ولن يُضيّع فيهم ذلك النسب

إبراهيم اليازجي

من قصيدته في اجتماع سري

لأعضاء الجمعية السورية العلمية سنة ١٨٦٨م

obeikandi.com

الفصل السادس

الفكر القومي والحركة العربية

من أوسط القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين

يتناول هذا الفصل دراسة خيوط انبعاث حركة يقظة ثقافية وفكرية عربية، تحولت بفعل عوامل عديدة، إلى حركة سياسية قومية، وقف فيها العرب للعثمانيين وجهاً لوجه، بعد ما يقرب من قرون أربعة من قبول حكمهم وبسيادتهم باسم الإسلام والخلافة، وباسم حماية بلادهم من أطماع الغرب التوسعية، فيعرض لمرحلة جديدة، وأخيرة، من علاقة العرب بالدولة العثمانية، امتدت لنحو سبعين عاماً، بدأت مع أواسط القرن التاسع عشر، وبلغت نضجها، الذي استباعت معه مجابهة الدولة، مع بداية الحرب العظمى الأولى، وقد تشابكت وتقاطعت خلالها ومضات الفكر وأفعال السياسة، وجهود المفكرين، مع أصحاب السلطة والسلطان، وعلى مساحة المشرق العربي كله، الذي كان مسرحاً لذلك..

وسنحاول إلقاء الضوء على مدى وأهمية نسبة نشأة الوعي القومي العربي إلى جزء من بلاد الشام، دون سائر المشرق العربي، وكذلك نتبين أهمية وحجم دور المدارس التبشيرية الغربية، التي نسب إليها دور كبير، وربما مبالغ فيه، في خلق هذا الوعي، وإلى أي مدى تأثر هذا الوعي في تطوره، بالنظريات الغربية عن القومية؟ ولا يعنينا مناقشة نشأة الوعي القومي وتلك الحركة على أساس طائفي، ينسب الدور الأكبر والأهم لهؤلاء أو أولئك، وهو ما مالت إليه دراسات كثيرة تناولت المسألة، وحسبنا أن نحاول إضاءة الموضوع بنظرة كلية شاملة، استناداً إلى حقائق التاريخ، ومنطق الأحداث.. إنه باختصار الفصل الختامي في علاقة العالم العربي بالدولة العثمانية، وهو ما يتطلب نظرة سريعة على

تطور علاقات العرب، بالإسلام، بالعثمانيين، وهو ما يقتضي التأكيد على عدد من الملاحظات. ومن هذه الملاحظات أنه يُنسب إلى العرب تطور هام في تاريخ الإنسانية، يستمد أهميته من نزول «الإسلام»، كرسالة سماوية عالمية، على نبي عربي، وبلسان عربي مُبين، كما كان العرب، مادة الإسلام أي وسائله البشرية، لنشر دعوته وتبليغ رسالته.. كذلك يستمد هذا التطور أهميته من «التعريب» اللغوي والعرقي، الذي حدث بواسطة أهل البلاد التي فتحوها أو ضمها، حين حلت لغتهم العربية، تدريجياً، محل لغاتها، واختلطت دماءهم بدماء أهلها بالتزاوج، حتى غلب الدم العربي.. وإذا كانت ظاهرة التعريب قد سبقت تاريخياً، باعتبارها بدأت قبل ظهور الإسلام، فإنها لم تغير العناصر الأساسية لحضارات البلاد التي تدفقت إليها الهجرات العربية، أما الهجرات التي واكبت وأعقبت الفتوحات الإسلامية، فقد كان شيئاً آخر، تغذت بلبان الإسلام وقوته الروحية وثقافته، فضعفت أمامها المكونات الأساسية لحضارات البلاد المفتوحة، وثلاثت الحضارات ذات الأصول اليونانية الأرامية، والساسانية، واليونانية القبطية.

يلاحظ كذلك ارتباط ظاهرة نشر الإسلام والتعريب، وعملها معاً، حيث كانت الصلة بينهما وثيقة، ومع ذلك فإن حدود امتدادهما لم تكن واحدة، فقد انتشر الإسلام، باعتباره قوة روحية، في ميادين أوسع، وتخطى ما قصر عنه التعريب، باعتباره يتطلب هجرة مادية، عن تخطيه.. المهم أنه برز عالمان: العالم الإسلامي، والعالم العربي، والعالم الأول يتضمن الثاني، وبمرور الزمن امتد العالم الإسلامي إلى الهند والصين، وإلى أقصى غرب إفريقيا، بينما ظل العالم العربي محصوراً في البلاد التي بلغ فيها التعريب درجة كبيرة من العمق والشمول، نتج عنه سيادة اللغة العربية التي صارت لغة قومية، وامتزاج جماعات كبيرة من العرب الذين استوطنوها، بأهل البلاد، وانتقال عاداتهم وطرائق تفكيرهم وحياتهم إليها، لتمتزج بما هو موجود فيها.

لم تعد كلمة «عرب» تعني قبائل البدو الرُّحَّل، الذين سكنوا شبه الجزيرة العربية، فقد تغير المضمون وأصبح مع الزمن يدل على «المواطنين»، الذين يقيمون في هذا العالم العربي، وقد غلب التعريب على عناصرهم المختلفة، فانطبوعوا بطابعه، وأصبغت عاداتهم وتقاليدهم بصبغة عربية، وأصبحت لغتهم الأصلية هي

اللغة العربية، وصار الإسلام وثقافته، دين وثقافة الأغلبية الساحقة منهم، وصار اللفظ يُطلق على المسيحيين العرب، بفرقهم المختلفة، باعتبارهم تعريبوا وإن لم يدخلوا الإسلام كدين وعقيدة.

وقد تعاقبت على هذا العالم العربي، بنطاقه الجغرافي المعروف، الدول الإسلامية والأسر الحاكمة في تعاقبها التاريخي، الذي استمر حتى مطلع القرن السادس عشر، عندما زحف الأتراك العثمانيون من جبال وهاد الأناضول إلى القاهرة عام ١٥١٧، وأرسوا قواعد دولة كبرى، ذات طابع إمبراطوري، وبسطوا سلطتهم وسيادتهم، من الجزائر غرباً حتى الخليج العربي شرقاً، ومن حلب شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً، فشملت دولتهم بذلك قلب الإسلام ورأسه، ففضلاً عن المدن المقدسة الثلاث، مكة والمدينة وبيت المقدس، كانت تشمل دمشق والقاهرة وبغداد.. وظلت سيادتهم في نطاق هذه الحدود حتى أواخر القرن الثامن عشر، وإن تبدلت وتغيرت طبيعة السلطة التي مارسوها، والتي كانت ضعيفة بوجه عام، تفتقر إلى وسائل الحفاظ على نفسها.

ومع ذلك، فقد كان الحكم العثماني للعالم العربي من العوامل التي ساعدت على زيادة الترابط بين الشعوب العربية، فقد جمع العثمانيون العرب في دولة واحدة، حقيقة أن حكام الدولة لم يكونوا عرباً، ولكن الإسلام الذي جمع بين العرب والأتراك، كان كافياً للاقتناع بالرابطة، كما كان الشرق العربي، بل العالم العربي كله، يشكل وحدة صغيرة متصلة، داخل الدولة الكبيرة، تتصل أرجاؤها دائماً، دونما حواجز سياسية أو جكركية تفرق بينها، وكان يزيد من هذا الترابط والتواصل في العصر العثماني عوامل عديدة، منها الحج الذي لم يكن مجرد تأدية فريضة دينية، وإنما كان مجالاً للتبادل الثقافي والتجاري، ومنها كذلك تبادل الزيارات العلمية بين الطلاب والعلماء في المشرق والمغرب العربيين، فضلاً عن وجود الأزهر الشريف، الذي كان يضم بين جوانحه أروقة الطلاب والعلماء المغاربة والشوام^(١).

لقد أخذ العرب في كنف الدولة العثمانية إلى سُبُات طويل، امتد من أوائل القرن السادس عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر، وكانوا ينظرون إليها باعتبارها

حامية لذمار المسلمين، وحافضة لبيضة الدين، رمز الخلافة، والقيمة على تطبيق الشريعة، وكانت الدولة كذلك في زمن قوتها وفتوتها، في عصر سلاطينها العظام، لذلك لم يأنف العرب، من الانضواء تحت لوائها السياسي والديني (السلطنة والخلافة) ولم يكن ثمة شعور لديهم، بأن ذلك يؤثر على مكانتهم في الإسلام، ما دامت الدولة تتعامل معهم، ومع كافة الشعوب المنضوية تحت لوائها، دون تمييز بين جنس وآخر، كما لم تميز عنصرها التركي، عن سائر الأجناس، غير أن توالي القرون والأحداث قد غير من نظرة العرب كثيراً إلى دولة الخلافة، وكرد فعل لذلك تولد لديهم شعور بالتمييز القومي، أو أن هذا الشعور تيقظ، وهو ما يسميه بعض الكتاب «ببقظة العرب القومية» بفعل عوامل داخلية وخارجية، برزت أوضح ما تكون مع أواسط القرن التاسع عشر، ثم ظلت تتطامن وتفعل فعلها، لتوقظ في النهاية حالة شعورية قومية لدى العرب .

ويبرز على رأس هذه العوامل، ضعف الدولة وشيخوختها، وهي الكيان الواسع الجامع والمهيمن، الذي إذا ما أدركه العطب والضعف، برزت الكيانات القومية أو العرقية، بل والدينية والمذهبية، لتتكفل، أو تتشردم، حول ذاتها، باحثه في كينونتها عن تمييزها القومي، وتستنفد عناصرها الخاصة، من لغة وتراث وتاريخ ووطن ومصالح مشتركة، وتنزع عن الدولة الجامعة قداستها وهيبته، يساعدها على ذلك أن مركز السلطة في الدولة اتجه إلى إتباع سياسة تركية محضة، يستعلى بها على العناصر القومية الأخرى، كما سنرى .

لقد اندرجت جامعة العرب القومية، في الجامعة الأكبر للمسلمين، والتي تمثلها الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية، ومع ذلك احتفظ العرب بلغتهم وثقافتهم، وظل عالمهم على ما هو عليه تقريباً، وقد يعزى ذلك إلى ضعف تأثير الحكم العثماني على العرب، بسبب افتقار العثمانيين إلى رصيد حضاري قوي ومؤثر، ولكن من الإنصاف القول بأن الدولة العثمانية، أو أي دولة إسلامية، لم تعترف بالترفة العنصرية بين أجناسها، بعد أن تلاشى التمييز الأول بين العرب وبين معتنقي الإسلام من غيرهم، وقبل نشوء القومية الحديثة، فلم تعرف الدولة سوى

بعض التمييز في وظائف اللغات، وإلى حد ما بين الفئات اللغوية: فقد كانت اللغة التركية لغة الحكومة والجيش. واللغة العربية لغة الدراسة والشريعة، كما كان ثمة ميل إلى اعتبار اللغة الفارسية لغة الآداب.

لقد كان دور العرب الخاص مُقدّراً ومُعترفاً به حقاً، وحيثما حل الإسلام، حل معه الشعور بدور العرب الخاص في التاريخ، وكان لدى العرب «وعي قومي» بذلك، بل إن هذا الوعي ازداد بفضل العناية التي كان السلاطين العثمانيون يحيطون بها المدارس السنيّة ورجال الشريعة، لكن هذا الوعي لم يتجلّ في النزعة نحو إيجاد كيان سياسي منفصل، بل ظهر في الاعتزاز باللغة والثقافة والأجداد، وفي الشعور بالمسئولية نحو الإسلام، وعلى هذا الشكل ترعّمه ونطق باسمه العلماء المحليون في الولايات العربية، في الأزهر والجوامع الكبرى، في حواضر العالم العربي، والعائلات الكبرى، التي صانّت تقاليد الدراسة الدينية، واللغة العربية وعلومها، وذكريات ما قام به العرب في سبيل الإسلام عبر تاريخه .

لقد كان استخدام السلاطين العثمانيين للقب الخلافة من قبيل إضفاء الهيبة الدينية، وكسب ولاء الشعوب الإسلامية، وإظهار العظمة، ومن المعروف أن العرب لم ينازعوها هذا اللقب، وإنما اعترفوا بأن السلطان هو خليفة رسول الله ﷺ، بل إنهم أضفوا عليه نوعاً من الإجلال والتبجيل، وقد قوّى اعتقاد المسلمين بالخلافة من نفوذ الدولة العثمانية وسهّل حكمها، بل لقد اعتبر الخروج عليها، نوعاً من المروق وإثارة للفتنة، وخروجاً على إجماع الأمة، ولذلك ارتبط العرب بالعثمانيين الفاتحين برباط الإسلام، وظل الدين هو القاسم المشترك بينهما حتى القرن التاسع عشر . وعندما ضعفت الدولة العثمانية واستبان عجزها خلال هذا القرن بشكل واضح، لجأت إلى الدين، وسعت لإحياء رابطته والتأكيد على «جامعته»، فيما عُرف بالدعوة للجامعة الإسلامية .

ضعف الدولة العثمانية

أما عن العوامل التاريخية التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية، فيمكن ملاحظة أن الدولة اتخذت طابعاً إمبراطورياً، حينما بلغت طوراً كبيراً من الاتساع والتنوع

في الأعراق والأجناس، ومن هنا كان لا بد من أن تتمتع بتنظيم على درجة عالية من الكفاءة، وأن يستخدم السلاطين سلطاتهم التنظيمية بصورة مستمرة وبكثير من المهارة، وقد ارتفعت الأصوات تطالب السلاطين بذلك، غير أنه لم يدخل القرن السابع عشر، إلا وقد اتخذت مظاهر التصدع تظهر بوضوح، رغم محاولات إصلاح، لم يكتب لها الصمود لأسباب عديدة يأتي على رأسها تصدي القوى المحافظة والرجعية لها .

لقد كانت بنية النظام السياسي والإداري للدولة تنطوي على حقيقة أن السلطان هو محور الدولة، وعلى أساس كفاءته وفعالية قيادته كانت الدولة تسير سيراً حسناً، ولكن الدولة في الواقع، وبعد سلسلة من السلاطين الأكفاء والأقوياء، منيت منذ القرن السابع عشر بعدد من السلاطين الضعاف، الذين لم يُعدوا إعداداً صالحاً للقيام بمهامهم، فكانت النتيجة أن نشأ صراع على النفوذ بين كبار الموظفين وقواد الجيش المتحالفين مع العلماء ومع نساء القصر وعبيده، وفي نهاية القرن السابع عشر اذتقل محور السلطة، من السلطان إلى الصدر الأعظم، الذي أصبحت داره (الباب العالي) مركزاً للسلطة، بدلاً من قصر السلطان، في حين كان مركز الصدر الأعظم نفسه ضعيفاً، بحكم أن تعيينه وعزله كان متوقفاً على مشيئة السلطان، فضلاً عن افتقاره إلى جهاز فعال يحكم به، مما أصاب الإدارة بكثير من الاضطراب.. وأصبحت سلطة الدولة المركزية على الولايات تضعف تدريجياً، مما أتاح للقوى المحلية حرية أوسع للعمل، وتبع ذلك إنهاك قوة الدولة في مقاومة محاولات انفصالية معروفة.

أما الجيش الذي كان مركز قوة الدولة وفخرها، فقد تكررت ثوراته في عهد السلاطين الضعاف، ونجحت فرق الانكشارية أثناء بعض الثورات في إجبار السلطان على تغيير الصدر الأعظم، كما نقشت بينهم روح الاستخفاف بـ..الأوامر العسكرية والنزوع إلى التمرد وعدم الانضباط، ومع أواسط القرن السابع عشر انتهى نظام الدفترمة، وسمح للانكشارية بالزواج وإدخال أبنائهم إلى فرقها، كما سمح للمسلمين الأحرار المولد بالدخول إلى فرقها، وغدا الالتحاق بـ..الجيش يباع ويشترى، ويورث، كما انخرط أفراد الانكشارية في الوظائف المدنية في المدن

الكبرى في الدولة، وتزوجوا من السكان المحليين، ولم يأت القرن الثامن عشر إلا وقد أصبح الانكشارية قوة غير محاربة بالمعنى الحقيقي، بل مجرد فئات اجتماعية مميزة.. وفي كثير من ولايات الدولة أصبحت فرق الانكشارية، التي كانت عماد النظام، أصبحت الخطر المهدد له، فهددت السلطة في كثير من الأحيان، وانشقت إلى أحزاب متناحرة، خلقت للدولة حالة من التوتر الدائم.

وكان لنزوح قبائل جديدة من قلب الجزيرة العربية إلى صحراء بلاد الشام والعراق، آثاره في تشكيل تحديات جديدة - مع فرق الانكشارية - لسلطة الدولة، مما غير من طبيعة الحكم العثماني للولايات العربية، فنشأت، كما هو معروف، فئات حاكمة شبه مستقلة، انتقصت من سلطة الدولة ونفوذها، برز هذا واضحاً في ظهور فئات من المماليك في كل من القاهرة وبغداد وصيدا، وفي ظهور العائلات المحلية في كل من دمشق وجبل لبنان والموصل، الذين رضخت الدولة وقبلتهم كحكام. بعد أن تمكنوا من ردع الانكشارية، ومن رد البدو، في كثير من الأحيان، كما استطاعوا تأمين إدارة فعالة، تستوفي الضرائب، وتدافع عن الحدود، وتحافظ، وإن بدرجات متفاوتة، على ولاء الولايات للسلطان العثماني. ولكي يتسنى لهم ذلك أنشأوا جيوشاً خاصة، وحصلوا على نفوذ أوسع، أخلّ بالتوازن التقليدي الذي أرسته السلطة المركزية.

وقد نضيف إلى عوامل الضعف أيضاً اشتداد نزعة العلماء ورجال الهيئة الدينية، إلى أن يصبحوا فئة خاصة وممتازة، وكان هؤلاء يرتبطون ببعضهم البعض أصلاً برباط التركيبة المشتركة، فكانوا يرسلون أبنائهم إلى مدارس استانبول الكبرى، ليحصلوا بعد ذلك على المناصب العليا، كما تسابقوا للحصول على إدارة الأوقاف واستغلالها، وعلى الحصول على «الالتزامات» وتملك الأراضي، كما أصابهم ما أصاب رجال الهيئة الحاكمة من انتشار الرشوة والفساد بين الكثير من عناصرهم.

لقد باتت الدولة العثمانية تعاني أزمة اقتصادية، تجمعت عناصرها منذ زمن طويل، زادت الإدارة الفاسدة من خطورتها، وإن كانت أسبابها خارجية ترجع إلى

توسع أوروبا شرقاً وغرباً، بعد حركة الكشوف الجغرافية مما أفقد منطقة شرقي البحر المتوسط أهميتها. ذلك أن المراكز التجارية الأوروبية في المحيط الهندي، فككت الخطوط التجارية التقليدية بين الدولة العثمانية والعالم الخارجي في آسيا وأوروبا، وحرمت الدولة من الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية، كما عانت، بعد اكتشاف العالم الجديد. وتدفق المعادن النفيسة إلى بلاد البحر المتوسط، من ارتفاع خطير في الأسعار، فتزعزت مالية الدولة وتضررت الطبقة المنتجة، ونتج عن ذلك كله ازدياد الضرائب وتقهقر الزراعة والحرف. ونتيجة عجز الدولة عن وضع نظام جديد لتقدير الضرائب وأسلوب جمعها، لجأت إلى خلق فئات «الملتزمين» الذين تولوا جمعها واستغلال الأهالي، وجعلوها مهنة تورث، وفوق هذا كله، كان على هذا الاقتصاد المتداعي مواجهة نفقات القصر والهيئة الحاكمة ورجال الدين.

ورغم أن العثمانيين في القرن السادس عشر أوشكوا على تنصيب أنفسهم سادة على أوروبا، وحاربوا دولها محاربة الذند للند، إلا أن الصورة تغيرت تماماً، عندما بدأت أوروبا تشهد الثورة العلمية، وما انبثق عنها من قوة عسكرية واقتصادية، فلم يتمكن العثمانيون من مجاراة ذلك أو الاستفادة منه، أو استيعاب الاكتشافات الجديدة في فنون الحرب، كما فعلوا ذلك في عصر سابق، فقد انتهى ذلك الزمن الذي كان فيه العثمانيون يُقبلون على التعلم من أوروبا بدافع مصلحتهم، ويقبسون منهم ثمار التقدم في فنون الحرب، فقد فقدت الدولة حيويتها، بعد انصرام عهد السلاطين العظام الطويل، كما فقدت مهارتها السياسية، ولم يعد يوسعها التكيف وفقاً للتغيرات الجديدة، التي أصبحت سريعة وواسعة، فلم يكن للاكتشافات العلمية الجديدة أي صدى لديها، كما أن الجيش والبحرية لم يقنبا شيئاً من التطورات الفنية الجديدة، وبرز الانحطاط في أواسط القرن الثامن عشر على نحو واضح وخطير.

لقد عجز العثمانيون عن أن يكونوا أنداداً للدول الأوروبية منذ ذلك التاريخ، فكانت النتيجة ازدياد نفوذ هذه الدول في عاصمة السلطان، كما توغلت الجيوش الروسية في البلقان والقوقاز، وفرض على السلطان التخلي عن «القرم» التي كانت أول مقاطعة إسلامية تتسلخ عن الدولة العثمانية، ومع نهاية القرن الثامن عشر احتل الفرنسيون مصر، ولم تتمكن الدولة من طردهم إلا بمساعدة الإنجليز، وتحت وطأة

ذلك كله اضطرت للدولة إلى منح الدول الأوروبية الكثير من الامتيازات في ولاياتها، والتي كان منها حق حماية طوائف دينية بعينها، صار أربابها عملاء التجارة مع أوروبا، وارتفع مستواهم الثقافي، كما اشتد شعورهم الطائفي، مما سينعكس أثره على نحو خطير فيما بعد^(٢).

وقد رأينا كيف تعرضت الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر لمجابهة تحدٍ خطير هدد وجودها، جاء من قلب الجزيرة العربية، حين تحولت الحركة الإصلاحية السلفية «الوهابية» إلى دولة، تتحدى القوى الاجتماعية السائدة، وتتحدى السلطنة العثمانية، التي كانت تدعم العالم الذي والسنة، لا كما فهمها السلف، بل كما كانت قد انتهت إليه عبر العصور، وقد ركز صاحب الدعوة على فكرة أن الإسلام الذي يحميه السلطان العثماني، ليس هو الإسلام الصحيح، وهذا يعني ضمناً أن السلطان ليس هو الإمام الحقيقي للأمة، وكما هو معروف، عجزت الدولة عن التصدي للحركة الجديدة، إلا بالاستعانة بواليتها في مصر، الذي تمكن من ذلك، وأصبح هو نفسه، يُشكّل تحدياً جديداً للدولة بعد بضع سنين.



ولعلنا لاحظنا من خال الفصول السابقة أن الدولة العثمانية، ووجهت بثورات محلية وحركات انفصالية، ودعوات إصلاحية، مناوئة لسلطتها في كثير من الولايات العربية، وشكلت تهديداً لأساس علاقتها بالعرب، لكن هل يمكن أن نفسر هذه الحركات باعتبارها تمثل اتجاهاً قومياً عربياً؟ وهل كانت صادرة عن شعور قومي عربي حقاً؟ الواقع أنه فيما يتعلق بالحركات الانفصالية ضد السلطة العثمانية في بلاد الشام ومصر، مثل حركة المعننين والشهابيين في لبنان في القرن السابع عشر، وحركة علي بك الكبير في مصر، وظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين خلال القرن الثامن عشر، فيلاحظ أنها كانت مجرد حركات فردية قامت بها شخصيات بطولية، بعضها دموي فتاك، كأحمد الجزار، والمماليك في القاهرة.. وعموماً كانت دوافعهم شخصية بحتة، تستهدف الحصول على السلطة أو المزيد منها، وخلع وصاية الدولة والسلطان، فظهروا واختفوا في تعاقب مرهق، أحرزوا بعض الانتصارات المحلية الموقوتة، لكنهم عجزوا عن الإطاحة بحكم آل عثمان أو

إنهاء سلطتهم على العالم العربي.. وليس في حركاتهم ما يوحي بتعبيرها عن شعور قومي، ولا أي نزعة عربية، ذلك أن معظم الذين قاموا بها لم يكونوا من ذوي الأصول العربية، ولم يكن لما قاموا به أثر حقيقي في نشأة حركة العرب القومية.

كذلك الحال في الثورات الشعبية التي تزعمها علماء الدين في مصر وغيرها، فليس ثمة دليل على أنها عبرت عن شعور قومي عربي أو غيره، ولم يثبت في سياق أحداثها أنها دعت إلى الانفصال عن الدولة أو خلع الطاعة للسلطان، الذي هو في نظرهم خليفة المسلمين، ولم تكن هذه الثورات والحركات في الواقع سوى تعبير عن ظلم ولاة الدولة وقسوتهم في تحصيل الضرائب ومعاملة الأهالي، ولا تلبث أن تنتهي بانتهاء أسبابها، إما بتغيير الوالي أو بإزالة أسباب الظلم، وثورة زعماء الشعب المصري من المشايخ والعلماء، والتي أطاحت بالوالي العثماني عام ١٨٠٥ ومهدت السبيل لتولية محمد علي، لم تكن خروجاً على الدولة، أو دعوة للانفصال عنها، وإنما كانت ثورة ضد ظلم وبطش الوالي العثماني، وفي رواية «الجبرتي» أن زعيم الثوار، وهو السيد عمر مكرم، عندما اجتمع بالمشايخ والأعيان اقترح عليهم تعيين شخص من جنس القوم (أي عثماني) حتى تعين الدولة في تعيينه من طرفها، ومال الجميع إلى تعيين رجل من رجال السلطان وهو محمد علي.

أما الدولة السعودية التي قامت على أساس الفكر السلفي (الوهابي) فقد اعتبرها البعض، بحكم الوضع الجغرافي، وبتشديدها على العودة إلى عهد الإسلام الأول، عربية في روحها، استناداً إلى قول أحد أئمتها عن الإمامة، أنه إذا كان نوالها بالاختيار، فالعرب أحق بها من الأتراك، ومع ذلك فلم تدع الدولة الجديدة إلى تضامن عربي، بل إلى تضامن إسلامي، وذهبت إلى أنها الدولة الإسلامية الوحيدة التي يمكن للجميع الانتماء إليها، ورغم أن ذلك كان تحدياً خطيراً لسلطة العثمانيين السياسية ولسيادتهم، إلا أننا لا نكاد نلمس في اتجاه الدعوة ودولتها توجهاً قومياً عربياً، وإن كانت قد نبهت الأذهان إلى إمكانية وأهمية مواجهة الدولة العثمانية وسيادتها.

أما مشروع دولة محمد علي الكبرى التي أراد تأسيسها، فقد اعتبره بعض المعلقين والكتاب الغربيين مشروعاً لإقامة دولة عربية.. وأن محمد علي استهدف بسط سلطته على المناطق التي تتكلم العربية من الدولة العثمانية، وأفاضوا في أن

ابنه إبراهيم باشا أثناء تقدم جيوشه في بلاد الشام كان يقوم بالدعاية بين الأهالي لفكرة الدولة العربية المستقلة، وأنه أوشك أن يحقق ذلك باستيلائه على بلاد الشام، وغالى بعض الكتاب في القول بأن نشأة إبراهيم في مصر، بخلاف والده، جعله أقرب إلى العرب والعروبة، وأن العرب بايعوه بزعامة الفكرة، بل نسبوا إليه الفضل في وضع أسس جامعة عربية، وبشكل عام اعتبروا اتجاه محمد علي وابنه بداية لحركة العرب القومية. وفي مقابل الأفكار السابقة، هناك من يفسر مشروع محمد علي بأنه كان مشروعاً يتعلق بإقامة دولة إسلامية كبرى، وأنه استهدف السلطنة والخلافة، وأنه بدا وعاش وانتهى عثمانياً مسلماً، ومن ثم فإن مهمته كانت إحياء القوة العثمانية في ثوب جديد.

والواقع أنه لا يوجد في كلمات محمد علي وسياساته ما يشير إلى أنه كان يسعى لإقامة دولة عربية موحدة، فليس في رسائله لإبنه ما يشير إلى ذلك. كما أن منشورات إبراهيم باشا للأهالي لم تكن تقصد سوى امتثالهم لتسهيل زحفه العسكري.. ومن الواضح أن طموح محمد علي كان يتجاوز إنشاء دولة عربية، فلم يكن أمر العروبة، وهو ليس عربياً، يعنيه كثيراً، وربما فكر في أنه إذا لم يكن بوسعه تحقيق مشروعه الكبير، فإنه قد يقصر دولته على المناطق العربية، التي تشارك مع مصر في الجوار واللغة والجنس، فيخلق منها دولة يفصل بها عن الدولة العثمانية، إذا لم يقدر على تحقيق طموحه الكبير^(٣).

ومهما يكن من أمر، فإن محاولة محمد علي، رغم حروبه وتوسعاته في البلاد العربية، ونجاحه في إحراز درجة من الاستقلال السياسي، لم يقدر لها النجاح، بسبب موقف الدول الأوروبية منه، وعلى رأسها بريطانيا، كما أن الوعي القومي بين العرب لم يكن قد أصبح قوياً بدرجة كافية، يتحول معها إلى قوة سياسية، ومن ثم فإن فكرة تكوين دولة عربية مستقلة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت سابقة لأوانها.. لقد ظلت الدولة العثمانية في ذهن العرب، استمراراً لتاريخ الدول الإسلامية الجامعة والمتعاقبة، التي تظل لهم براية الخلافة، وكان عليهم أن ينتظروا عقوداً أخرى، وعوامل تاريخية جديدة، لتوقظ وعيهم من جديد.



الإحياء الثقافي وعوامل اليقظة العربية

ليس بوسعنا أن نفصل بين بدايات ظهور الوعي وظروف البلاد العربية، كما لا بد من ملاحظة أن هذه البدايات كانت بالدرجة الأولى ذاتية، وناشئة عن التنبه في «نطاق الإسلام»، وبسبب «الإحياء الثقافي»، ويبدو هذا واضحاً في الدعوة السلفية، باعتبارها دعوة للعودة إلى الإسلام الأول، ورفض الانحرافات التالية، كما تعتبر رداً على التحدي الداخلي المتمثل في التدهور، ونقداً للدولة الإسلامية التي تمثلها الدولة العثمانية، ورفضاً لمسلطتها وما تمثله، فخلقت بذلك أرضية، من قلب العالم العربي، للصدام مع الدولة العثمانية، وإن لم تبشر بفكرة العروبة أو إقامة دولة عربية، كما يبدو الإحياء الثقافي في نفس الفترة تقريباً، أو بعدها بقليل، فيما شهدته مصر من يقظة فكرية في أواخر القرن الثامن عشر، تمثلت في دراسة الحديث بسورة نقدية، وفي العناية باللغة العربية، وبكتابة التاريخ، وكان للعلماء الذين قاموا بذلك، دورهم في الإحياء الثقافي في بداية عصر محمد علي، مما نتج عنه نمو حركة إحياء اللغة والأدب العربيين، والتي شكلت صورة من صور الوعي، أو تنبه الوعي العربي، مما يبرز مقومات الأمة العربية.

وكان دور مصر في هذه البدايات ريادياً، فتواصل الإحياء، بعد عملية تحديثها في عصر محمد علي، وفتحت مدارس التعليم المدني الحديث، ودفعت البعثات العلمية إلى أوروبا، وقامت حركة ترجمة واسعة ونشطة، غذت موجة تحديث اللغة العربية وإغنائها، وفي تطور النثر والكتابة بأسلوب عربي حديث، وفي إحياء الشعر، بدءاً بمحمود سامي البارودي وحتى أحمد شوقي وأقرانه، ثم حركة التجديد في البحث اللغوي والتأليف في علوم العربية، وفي إعداد مُدرّسين للغة العربية، خاصة بعد تأسيس «دار العلوم»، وقد نشطت حركة التأليف والنشر باللغة العربية، وبلغت ذروتها في العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر، كل هذا ساهم في إثارة اليقظة العربية، وساهم تدريجياً في تشكيل الوعي القومي العربي.

وقد برز دور «رفاعة الطهطاوي»، باعتباره رائداً للحركة الفكرية الجديدة، عندما حاول تجديد التأليف في قواعد اللغة العربية، ودعا إلى تيسير وتبسيط الكتابة بها، وحاول في مؤلفاته تطويعها للأفكار الجديدة، كما أعطى أهمية خاصة لتحقيق ونشر أمهات الكتب العربية، وحاول إعادة كتابة التاريخ المصري والإسلامي بمنهج

حديث.. وسار على نهجه «عبد الله فكري» الذي دعا إلى تعديل طريقة التعليم لتكون أقرب إلى نشر العلوم، مع بقاء وحدة اللسان، ورأى أن ذلك يحفظ للعرب آدابهم وتراثهم، ويبسر الاتصال بتاريخ الأمة وقيمها، وانتهى إلى القول بأن اللغة العربية العظيمة هي سبيل تقدم العرب.. وعموماً يمكن اعتبار أن تطور حركة التأليف في اللغة والأدب، كانت في جوانب منها، صدى لظاهرة أعم، وهي تنبؤ الوعي العربي، والاتجاه نحو إبراز مقومات الأمة العربية، وإثبات شخصيتها أمام التحديات والمؤثرات الأجنبية⁽⁴⁾.

وإذا كانت بدايات ظهور الوعي العربي ذاتية بالدرجة الأولى، فإن انتقال **المؤثرات الغربية**، أو حتى الاحتكاك بها، أضاف عاملاً جديداً كان له تأثيره، فكانت حملة بونابرت على مصر بداية لإحداث هزة مؤثرة، أطلعت النابيين على نمط جديد من الحضارة، وعلى أفكار الثورة الفرنسية والمفاهيم الليبرالية، بغض النظر عن استيعابها وتأثيرها، كما أن الحملة عرضت المجتمع المصري لأخطار الغزو والتسلط والهيمنة، ومن ثم بعث روح المقاومة، وهزت ذلك الشعور بتفوق دولة الإسلام، ذلك الشعور الذي استمر حتى القرن التاسع عشر، حين أوجدت شعوراً آخر بتفوق الغرب، في العلوم والصناعة والتنظيم، وبرز جيل النهضة الأول (الطار والطهطاوي والتونسي وغيرهم) ممن أبرزوا في كتاباتهم سمو الإسلام وتفوق مبادئه وقيمته، ورأوا أن ذلك لا يختلف مع الانفتاح والإفادة والتواصل مع حضارة الغرب، وبدا هذا واضحاً من تسرب أفكار سياسية واجتماعية غربية إلى كثير من الكتابات.

وكان لانتقال الطباعة والصحافة إلى بلاد الشرق العربي، وانتشارها على نطاق واسع، بعد النموذج الذي قدمته البعثة العلمية المرافقة للحملة الفرنسية على مصر، كان لذلك آثاره الهامة في تدفق نشر التراث العربي الثقافي، مما أعاد الثقة إلى نفوس العرب، ووضعهم وجهاً لوجه أمام العثمانيين والأوروبيين وفتح أعينهم على واقعهم المرير، كما عملت على التقريب بينهم، فلم يعد العلم حبيساً في مكاتب العلماء أو المساجد، وإنما أتيح للجميع بفضل الطباعة، في الوقت الذي ساهمت فيه الصحافة في نشر الثقافة والأفكار الجديدة وخلق رأي عام، وبروز طبقات من

المتقنين بالثقافة الحديثة، حيث ساهموا بدورهم في دفع حركة التأليف والترجمة والنشر، وفي تأسيس الجمعيات الأدبية والعلمية.

وعموماً كان للجسور التي أقيمت بين أوروبا والشرق العربي، من خلال استقدام المعلمين والفنيين الأوروبيين، أو من خلال إرسال البعثات العلمية، خاصة في مصر في عهد محمد علي، أو من خلال حركة الترجمة، التي أعقبت تأسيس مدرسة الألسن في مصر بجهود الطهطاوي، كان لهذه الجسور تأثيرها الهام في خلق وعي بشعور وطني ووعي سياسي جديد، مهد للنظر إلى الدولة العثمانية وتخليها نظرة ناقدة، متشككة في قدرتها وقيادتها للعالم الإسلامي، فضلاً عن ظهور قطاع من المتقنين الذين مالوا للأخذ بكل ما هو غربي، ممن انبهروا بتفوق الغرب في كل المجالات، وطرحووا التقاليد الإسلامية، وراحوا يتبنون ويشيرون بأفكار تأثرت بالعلمانية الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، مما يمس الأساس الذي ترتكز عليه الدولة العثمانية في علاقتها بالعرب.

لقد أدرِك قطاع كبير من المتقنين العرب الذين نشروا بالثقافة الأوروبية الحديثة أنهم ينتمون إلى كيان مختلف عن الكيان الذي ينتمي إليه غيرهم، فأنشأوا يكتبون عن الوطن والوطنية، وبرزت فكرة الوطن، الذي يرتبط بأبنائه بروابط وحقوق وواجبات مشتركة، ومع وجود جذور تراثية للفكرة الوطنية، إلا أنها أعطيت مدلولاً سياسياً بتأثير الأفكار الجديدة، واستجابة لمشاكل داخلية، مثل وضع أهل البلاد العربية في مستوى أدنى من العناصر الخارجية الحاكمة والمتحكمة، وطلب المساواة معهم، كما هو الحال تجاه الأتراك والشراسة في مصر، أو لتخطي المشاكل الطائفية كما هو الحال في بلاد الشام.

وقد طرح الطهطاوي في ترجماته وكتاباته عن الوطن والوطنية أفكاراً سياسية مهمة مهدت الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية، الذي كان موضع عصمة عند المصريين وسائر أبناء العالم الإسلامي، فنبهت كتاباته إلى أن الولاء للسلطان ليس قدراً على المصريين، وأن غيرهم استطاع التخلص من ظلم حاكمهم «حين ثار الفرنسيون على العائلة السلطانية وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل وصنعوا جمهورية...» فأعطى بلغة غير مباشرة إحياءاً للمصريين بإمكانية التخلص

من السيادة العثمانية.. وتوالت كتابات «محمد عبده» و«عبد الله النديم»، بشأن الوطن والوطنية، لتتفع بتيار الوطنية المصرية الذي مهد الطريق للثورة العربية ورافقها، ولتساهم في تشكيل وعي وطني يزكي «رابطة الاسان» ويرى في «العربية» الرابطة الأولى بين أبناء الوطن الواحد، حتى ليمنح اعتباراً أن نمو التيار الوطني في مصر وخارجها، شكلاً رافداً من روافد الوعي القومي.

وقد تأثر الكتاب الشوام بهذا التيار وأثروه، وظهر ذلك في كتابات «بطرس البستاني»، الذي نادى بفكرة وطن سورري في نطاق الدولة العثمانية متمسكاً بشرعية العلاقة مع الدولة، وأبرز فكرة ارتباط الجماعة الوطنية بالعربية، معتبراً أن العربية، لغة وثقافة تشكل قاعدة مشتركة لأبناء الوطن الواحد، وأنشأ أحمد فارس الشدياق يكتب عن الوطنية، ويتبرم من استعلاء الترك على العرب، ورغم أنه كان عثمانياً في وجهته السياسية، إلا أنه كان يرى أن اللغة والجنس يحددان عناصر الأمة، فذهب يدعو لإعلاء شأن اللغة العربية، ويرفض تأكيد البعض على اللغة العثمانية على حسابها.

وقد لعبت **البعثات التبشيرية** ومدارسها وخريجوها دوراً واضحاً في حركة الإحياء الثقافي العربي الذي وفر مناخاً لليقظة العربية، وإلى جانب مهمة هذه البعثات والمدارس التبشيرية الأصلية، قامت بدور مهم في إحياء اللغة العربية وتراثها وأقامت جسراً لاتصال التراث العربي بالثقافة الأوروبية الحديثة، وقد تعاضم دورها منذ أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، في ظل تسامح الحكم المصري لبلاد الشام، ولعبت جماعات «البروتستانت» الأمريكية دوراً واضحاً عندما بدأت في استخدام اللغة العربية في الصلاة، وترجمت الإنجيل إلى اللغة العربية، واكتسبت شهرة بين جمهور المسيحيين العرب، أثار منافسة المبشرين الكاثوليك، وبالذات «الجزويت» فضلاً عن «الأرثوذكس» الوطنيين، الذين بدأوا في محاكاتهم، مما نتج عنه إبرازاً لأهمية اللغة العربية وآدابها، فلم تعد مهمتها تنحصر في خدمة العلوم الدينية، وإنما اعتبرها المسيحيون لغة ثقافة قومية يفخرون بها على الأتراك، كما صار التعليم باللغة العربية في المدارس البروتستانتية والكاثوليكية، خاصة بعد أن أسس المبشرون البروتستانت أول مطبعة لهم في بيروت عام ١٨٣٤، وتبعهم

الكاثوليك بأخرى عام ١٨٥٣، وعندما أسس البروتستانت الكلية السورية في بيروت عام ١٨٦٦، أسس الكاثوليك جامعة سان جوزيف عام ١٨٧٥.

وقد ساعد هذه المدارس جميعاً على القيام بدورها، أن الدولة العثمانية أهملت تعليم اللغة العربية، فلم تجد اللغة ملجأً لها إلا في هذه المدارس المسيحية، التي كان التعليم فيها باللغة العربية، فضلاً عن أنها أتاحت للدارسين فرص الاطلاع والبحث في تاريخ العرب ولغتهم وآدابهم، بالإضافة إلى اطلاعهم على الثقافة الأوروبية الحديثة، وإن كان هناك من يرى عدم المبالغة في أهمية دور البعثات التبشيرية ومدارسها في إيقاظ الوعي القومي العربي، من زاوية أن هذه البعثات كانت مهمتها الأصلية تتركز في نشر العقيدة المسيحية ونشر مذاهبها الأخرى بين المسيحيين والعرب، وأنها كانت تنتمي لدول أوروبية وتتلقى دعمها، ولذلك كانت تدعم المكانة السياسية لهذه الدول، كما كانت تتحول إلى أدوات لتحقيق أطماعها السياسية، مستعينة بالأقليات الدينية والطوائف المحلية، مما وسع شقة الخلافات الطائفية، وشكل عقبة في وجه التطور. ومهما يكن من أمر فالذي لا شك فيه أن هذه المدارس وخريجها لعبت دوراً هاماً في رفد تيار اليقظة العربية، بما أتاحت من حركة ثقافية وفكرية عربية، انتقل بها خريجوها، من ميدان الأدب والثقافة إلى مجال السياسة، فوسعوا الشقة بين العرب والعثمانيين، وكرسوا فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وهناك من يرى أن سكان بلاد الشام، خلال الحكم المصري، بل والثورة عليه، اكتسبوا كثيراً من الثقة بالنفس وانتشرت بينهم بذور التحرر والقومية، وتبين لهم ضعف الدولة العثمانية، لا بالنسبة لدول أوروبا فقط، ولكن بالنسبة لمحمد علي نفسه، حيث ظهرت لهم أهمية انفصالهم عن العثمانيين لتسع سنوات، كما أن الحروب الطائفية التي حدثت في لبنان خلال الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، جعلت عدداً من المفكرين يدركون، بعد أن مزقت هذه الحروب البلاد، خطورة هذه الظاهرة، ودعوا إلى رابطة عربية تجمع بين المواطنين على اختلاف مذاهبهم، واستوحوا التاريخ المشترك والمنجزات الحضارية العربية المشتركة التي ساهم فيها الناطقون بالضاد ن جميع المذاهب، لجمع أبناء الأمة وراء هدف واحد، يؤكد الهوية القومية للعرب، كخطوة أولى في سبيل وحدتهم وتحررهم ورقيتهم..

وككل الأمم التي تتلمس وحدتها القومية، وتحاول في الوقت نفسه التخلص من الأجنبي، بدأت الدعوة م خلال الألب العربي، إلى كشف ماضي الأمة ومنجزاتها والإشادة بعظمة لغتها التي تحدث لغة الحكام.

ولقد لعبت **الجمعيات الأدبية والعلمية** دوراً هاماً في نشر الثقافة العربية، وصارت تجمعاتها ملاذاً للمهتمين بشئون الثقافة والفكر، وكانت نشأتها على يد نفر من المثقفين المسيحيين العرب، يعاونهم فريق من رجال المدارس التبشيرية الأجنبي، وأول جمعية نشأت هي «جمعية التهذيب» عام ١٨٤٥ التي أسسها البروتستانت كأول جمعية عربية ثقافية، وشارك في تأسيسها «بطرس البستاني»، و«نصيف اليازجي»، وقد تخطى نشاطها الموضوعات اللغوية والأدبية إلى مناقشة الموضوعات الوطنية، ثم أعقبها «جمعية الآداب والعلوم» التي تأسست في بيروت عام ١٨٤٧ بجهود البستاني واليازجي والمبشرين الأمريكيين أيضاً، أما جماعة «الجزويت» فقد أسست هي الأخرى «الجمعية الشرقية» عام ١٨٥٠ والتي ضمت عدداً من المسيحيين العرب والأجنبي، ويلاحظ أن هذه الجمعيات لم تعمر طويلاً، فلم ينضم إليها المثقفون المسلمون، الذين ارتابوا في نشاط المبشرين الأجنبي.

ويلاحظ أن نشاط مثل هذه الجمعيات في بلاد الشام كان، حتى هذه الفترة ثقافياً بشكل عام، فلم تكن ثمة دعوة لكيان سياسي، فالفكرة العثمانية كانت لا تزال سائدة، كما أن هذا النشاط الثقافي كان يخفي وراءه قلقاً تكمن أسبابه في انحدار الدولة العثمانية، وظهور فئات من المسيحيين ارتبطوا بالمصالح التجارية والصناعية والأوروبية، بالإضافة إلى شعور المسيحيين في الشام بأنهم أدنى درجة من غيرهم في الإطار العثماني، وبينما اتجه بعض مفكرهم إلى المزاواة بالانفصال عن الدولة العثمانية، والارتباط بالغرب، اتجه البعض الأخر إلى الدعوة إلى حكومة تضمن مساواتهم بغيرهم، بعد أن وجدوا في العربية لغة وثقافة، قاعدة وطنية مشتركة^(٥).

غير أن تأسيس «الجمعية العلمية السورية» عام ١٨٥٧ كان خطوة هامة في تجاوز ذلك كله، فقد شارك فيها مثقفون مسلمون، وتجاوزت النشاط الثقافي والأدبي إلى مجالات وطنية وسياسية، كما أنها لم تضم أحداً من الأجنبي، فضلاً عن شمولها لأعضاء من كل الطوائف، فكانت تسعى إلى هدف رئيسي هو تطوير البلاد

العربية، استناداً إلى التراث الأصيل المشترك، ويرى المؤرخون أن ظهورها يمثل أول تعبير فعلي عن الوعي الوطني الجماعي، حيث زرعت بذور الوطنية، وكانت قومية المثل، عربية الإيحاء، غير طائفية، وقد استمرت تعمل فترة طويلة وإن عانت من التضيق والاضطهاد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ومع ذلك احتفظت بمكانتها كمهد. لحركة سياسية جديدة، وكانت تدعو لبعث قوة العرب والاهتمام بآدابهم، وتحدث عن ظلم الأتراك وطغيانهم، وقد ألقى فيها «إبراهيم اليازجي» قصيدته البائية المشهورة التي دعا فيها إلى صحوة العرب واتحادهم لرفع نير الأتراك المغتصبين عنهم، والتي اعتبرت أول نشيد لحركة التحرر السياسي.

ثم أعقت ذلك خطوة أكثر أهمية في نشاط هذه الجمعيات، التي انتقلت إلى العمل السياسي المباشر، وإن كان بشكل سري، عندما تأسست «جمعية بيروت السرية» عام ١٨٧٥ كأول جهد منظم في حركة العرب القومية، والتي يعدّها المؤرخون أول جمعية سياسية اتجهت اتجاهاً قومياً عربياً صريحاً، وقد تأسست نتيجة استبداد السلطان وتعاطف الشعور المعادي للترك عموماً، والذي غذته الصحافة والتعليم الحديث، وشعور المسيحيين في لبنان بأنهم غريباء في الدولة العثمانية، ولأن مؤسسيها الأوائل كانوا من الشبان المسيحيين من حلقة البستاني، فقد اتهمت بأنها حركة لبنانية مارونية تستهدف تحرير المسيحيين اللبنانيين من الحكم العثماني الإسلامي، ولذلك لجأت إلى إثارة أمجاد العرب، لكسب تأييد المسلمين منهم، وقد نجحت بالفعل في كسب الكثير منهم، مما انضموا لعضويتها، وصارت لها فروع في دمشق وطرابلس وصيدا.

وكانت الجمعية تتشط في بث أفكارها من خلال لصق المنشورات في الشوارع ليلاً، خوفاً من الاضطهاد والبطش، وقد تضمنت منشوراتها هجوماً على الحكم العثماني وكشفاً لفساده ومساوئه، ودعوة للعرب للثورة عليه، وكان أهم منشوراتها منشورة صدر في ٣١ ديسمبر عام ١٨٨٠، اعتبر بمثابة أول برنامج سياسي عربي يطالب باستقلال سوريا متحدة مع لبنان، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد، وعدم استخدام المجندين العرب في غير بلادهم، وإلغاء الرقابة وكافة القيود المفروضة على حرية التعبير والتعليم، والحاصل أن ملاحقة السلطات العثمانية

لنشاط الجمعية، اضطر أعضاءها إلى إيقاف نشاطهم وإحراق سجلاتها، وهجرة أعداد منهم إلى مصر، بين عام ١٨٨٢، ١٨٨٣، خاصة وأن نشاطها لم يلق الاستجابة المرجوة بين الجماهير، فلم يتجاوز تأثيرها عدداً محدوداً من المدن، ويبدو أن نشاط الجمعية كان سابقاً لأوانه، فلم تكن البلاد قد بلغت درجة من الوعي القومي، فجاءت دعوتها السياسية، بما تضمنته من قيام ثورة مسلحة، إذا اقتضت الضرورة، في وقت لم تكن فيه الأمة مهياً لتوحيد صفوفها، لذلك أخفقت مساعي الجمعية في هذا الجانب، وإن نجحت في التعبير عن الأماني الوطنية، ودفع التيار الفكري العام وتوجيهه إلى طريق الحركة القومية، كما أصبح برنامجها نموذجاً لما جاء بعده من برامج وأنشطة حركة العرب القومية^(١).

الجامعة الإسلامية

أقلقت التيارات والتطورات السابقة في بلاد الشام عبد الحميد الثاني، الذي شهد عهده الطويل (١٨٧٦ - ١٩٠٩) بدايات اليقظة القومية للعرب في بلاد الشام وخطوها إلى الأمام خطوات أكبر، وانتقال تأثيرها إلى أنحاء أخرى من العالم العربي، وتحولها بعد عهده إلى حركة علنية وسرية قوية، ولعل نمو هذه الاتجاهات في العالم العربي، وتدهور أوضاع الدولة داخلياً، حداً بأحرار الترك وزعماء الإصلاح إلى التحرك، ذلك التحرك الذي نتج عنه إصدار الدستور العثماني، بعد شهور من تولية السلطان الجديد، مقيداً السلطة المطلقة ومتضمناً المساواة في المعاملة بين رعايا الدولة على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم.

غير أن الدولة ما اثبتت أن تعرضت بعد ذلك لثورات في البلقان، وبلغاريا، وتهديدات روسية بالتدخل العسكري، وتزايد خطر التجزئة، بعد تدهورها مالياً واقتصادياً، وتغلغل الامتيازات والجاليات الأوروبية في ولاياتها بشكل خطير، وازدياد السخط الذي أصبح سائداً في كثير من الولايات الخاضعة لسلطة الدولة، والذي لم يكن راجعاً إلى الطغيان والاستبداد فحسب، وإنما كان مظهراً لنمو الوعي القومي، يضاف إلى ما سبق الطبيعة الأوتوقراطية للسلطنة، والخشية من التحرك الداخلي من جانب الأحرار المعارضين.

لذلك كله انتهز السلطان عبد الحميد ظروف الحرب الروسية- العثمانية (٧٧- ١٨٧٨) وعطل الدستور، وأجل اجتماعات البرلمان تماماً، وبدأ في ضرب الحركة الإصلاحية والدستورية، وبدأ مرحلة من الحكم الاستبدادي، لم يقدر لها أن تنتهي إلا بالإطاحة به عام ١٩٠٩، وعموماً كان من أهم وسائل السلطان عبد الحميد لمواجهة هذه الأوضاع في الداخل والخارج، إتباع سياسة إسلامية نشطة، تستنفر مشاعر المسلمين الدينية، لمقاومة معارضيهِ في الداخل، ومواجهة أعداء الدولة في الخارج، وذلك بالتأكيد على إبراز السمات الدينية «المقدسة» لمنصبه باعتباره خليفة المسلمين، واستثارة الإخلاص لعرشه وتأكيد الولاء له من جانب رعاياه، مما يحاصر القوى الإصلاحية والدستورية ويضيق عليها الخناق، ويستبدل «الجامعة الإسلامية» بـ«الجامعة العثمانية» التي كانت تتنادي بها هذه القوى.

ومن هنا كانت دعوة السلطان عبد الحميد لفكرة الجامعة الإسلامية واستخدامها أداة تضمن التفاف العالم العربي والعالم الإسلامي حول دولة الخلافة، وبذلك تتأكد السيطرة العثمانية على الأقاليم العربية، في وقت كانت تتداعى فيه سلطتها على البلقان، فضلاً عن أن تأكيد الجامعة الإسلامية سيعطي لسلطته دعماً وقوة جديدة لمواجهة الأطماع الأوروبية، بالإضافة إلى ما يُروَّج في بعض الأوساط من التطلع إلى «خلافة عربية».. لذلك كله دعا السيد «جمال الدين الأفغاني»، داعية الجامعة الإسلامية الشهير، للإقامة في عاصمة الدولة عام ١٨٨٨، وأحاط نفسه بعدد من العلماء والمشايخ، كما سعى بالدعوة إلى إقامة سكة حديد الحجاز، بتبرعات إسلامية، إلى استمالة المسلمين وكسب ولائهم، ونجح في تحقيق المشروع، هذا إلى جانب إجراءاته اتصالات واسعة بالمسلمين في أنحاء العالم الإسلامي، عن طريق مبعوثيه من مشايخ وعلماء ورجال طرق صوفية بل ووزراء، المهم أن السلطان نجح في بذل جهد متواصل للتركيز على دوره كمدافع عن الدولة الإسلامية، التي كانت في الواقع آخر معاقل السلطة السياسية والاستقلال للمسلمين السُّنَّيين، كما برزت بإلحاح أهمية أن يكون السلطان خليفة للمسلمين، مما كان بمثابة نداء لجمع صفوف المسلمين في الدولة حول العرش العثماني.

أما فيما يخص العرب من موضوع الجامعة الإسلامية، فمن الطبيعي أن يحظوا باهتمام السلطان عبد الحميد، بحكم أهميتهم للإسلام، ووقوع الأماكن المقدسة في

بلادهم وبحكم كثرتهم العددية، خاصة وقد رأى بعض مظاهر الوعي القومي تنتشر بينهم، وتخوفه من المنشورات السرية في بيروت وغيرها، ومن تطلع البعض إلى إقامة خلافة عربية.. لذلك راح يسعى، بوسائل مختلف من التهيب والترغيب للتعامل معهم. ومن محاولاته كسب ودّهم واستمالتهم، منحه هبات سخية لمعاهد التعليم العربية، وإغداقه المناصب، وبعض مظاهر التكريم على بعض الشخصيات العربية، حتى لقد وصل بعضها إلى مراكز مرموقة في عاصمة الدولة، ومع ذلك لا ينبغي المبالغة في هذا الأمر، فقد انتشر جواسيس الدولة في الولايات العربية، وعانى الكثير من الكتاب والمتقنين من النفي والتضييق والسجن، كما أن محاولات استمالة العرب وكسب تأييدهم، لم تأخذ في اعتبارها منحهم أي قدر من مطالبهم.

أما العرب، من جانبهم، فقد استجابت غالبيتهم لدعوة الجامعة الإسلامية، والارتباط «بالدولة العلية» وتأييد خلافتها، في وقت رأوا فيها ملاذاً من الأخطار الأوروبية المحدقة ببلادهم، فقد احتلت فرنسا الجزائر وتونس وراحت تتطلع لبقية المغرب العربي، كما احتلت بريطانيا مصر، وأصبح الخوف على الكيان والتراث مثار اهتمام كبير بين قطاعات واسعة من المتقنين والمفكرين العرب، ممن فطنوا إلى مخططات الدول الأوروبية لاقتسام الدولة العثمانية، بما فيها الولايات العربية.. ومن هنا كان قبول الإطار العثماني للحكم، على أمل تخلصه من الطغيان والفساد والسعي لإصلاحه سياسياً واقتصادياً لمواجهة أوروبا وأطماعها، لذلك ظل غالبية الزعماء العرب، على ولائهم للدولة، التي ظلت في أعينهم، رغم كل شيء، رمزاً لدولة الإسلام الكبرى، التي يستظلون برآيتها^(٧).

ومن هنا لم تفكر هذه الغالبية في تفويض الخلافة وإقامة دولة عربية مستقلة في هذه المرحلة، ومع ذلك فلم يكن هذا يعني قبول الطغيان والفساد وسوء الإدارة العثمانية، فظلت الحركة العربية تطالب سراً وعلانية بالإصلاح، لا التخلص من الحكم العثماني، ولعل في موقف زعماء الحركة الوطنية المصرية، في عهد الاحتلال البريطاني، خير شاهد على ذلك، حيث دعا زعماء الحزب الوطني المصري إلى التمسك بشرعية العلاقة مع الدولة العثمانية، لمدافعة الاحتلال

البريطاني، كما برزت في نفس الإطار جهود حركة الإصلاح الإسلامي على أساس التعامل والأخذ عن المدنية الحديثة والتي قادها محمد عبده ورشيد رضا (قبل أن يغير الأخير موقفه من الدولة بعد ذلك). غير أننا نلاحظ أن الأسباب التي أدت إلى التمسك بالدولة وبالخلافة، كانت هي نفس الأسباب التي ولدت موقفاً مغايراً، من جانب قطاع من المتقنين والمفكرين العرب، الذين رأوا في فساد الحكم العثماني وفي ضعف الدولة وعجزها عن التصدي للأطماع الأوروبية، سبباً كافياً للزدرء بالدولة، والدعوة للتخلص من كل علاقة بها، مما سيضيف رصيذاً جديداً ودعماً لأنصار الاتجاه القومي العربي في بداية القرن العشرين.

ويلاحظ أن الحركة العربية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ظلت عواملها معنوية بشكل عام، غير متأثرة بالمطالب الاقتصادية، وأن الفضل في ظهورها يرجع إلى حركة الإحياء والنهضة الثقافية والاجتماعية، ومن المعاناة التي ولدتها الأحداث الطائفية في بلاد الشام، كما أنها كانت ذاتية المصدر، أي نبتت من داخل العرب أنفسهم، واستقت أفكارها من محيطهم، أي أنها لم تكن قد استقت عن الغرب شيئاً مؤثراً من مبادئه ونظرياته عن الأمة بمعناها الحديث، أي من حيث هي جماعة متجانسة من السكان يؤلفون وحدة متماسكة وتربط بينهم آمال وأهداف مشتركة، فلم تصل هذه الفكرة إلى بلاد الشام، إلا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لتطعم شجرة القومية العربية، التي نبتت محلياً، فحتى ذلك الحين كانت الحركة تستمد غذاءها من الأرض التي تمتد فيها جذورها.

وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر توارت الحركة العربية، وكفت عن القيام بنشاط ظاهر ملموس بسبب نشاط جواسيس الحكومة العثمانية، ووسائل الرعب التي مارسها النظام الحميدي، مما شرد الكثير من رجال الحركة ودعاتها، فضلاً عن إغراء بعضهم بالمناصب، مما أعطى فرصة لدعاة وأنصار الجامعة الإسلامية لتصدُر النشاط العام، ويضاف إلى ذلك انتشار التعليم الغربي والمدارس التابعة للبعثات التبشيرية على نطاق واسع في الشام، وتحوله إلى أدوات للمطامع السياسية، مما زاد من الخلافات الطائفية، كما أن هذا النوع من التعليم أتاح للكثير من رجال الدين المسيحي فرصة تملك أسباب القوة السياسية، فصار هذا النمط من التعليم يفسد ما قام به المصلحون من أتراب البستاني، الذين كانوا أول من وقف في

وجه الخلافات الطائفية والمطامع السياسية لرجال الدين المسيحي.. وثمة أثر سلبي جديد لانتشار التعليم الغربي تمثل في محاصرة اللغة العربية وإضعافها من حيث هي أداة للثقافة القومية، وأصبح الأمريكيان الذين تزعمت مدارسهم حركة إحياء اللغة العربية، يختارون الطريق الأيسر بجعل الإنجليزية لغة التدريس في الكلية البروتستانتية منذ عام ١٨٨٠.. وغني عن القول إن هذا النمط من التعليم الحديث، الذي كان مصوغاً في صورة غربية، قد أضعف التأثير الروحي للثقافة العربية، وصار عقبة في طريق التقدم القومي والحركة العربية.

ونتيجة لإحساس المسلمين بالخوف على أبنائهم من تأثير هذه الثقافة على دينهم، أتوا إرسالهم إلى مدارس الدولة أو مدارس الجمعيات الخيرية الإسلامية، رغم أن التعليم فيها كان أقل كفاية وحدائث من المدارس الغربية، إلا أن لغته العربية ومادته وأهدافه، كان ملائماً للحركة العربية، وقد استنتج أحد الكتاب، من ذلك أنه مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأ المثقفون والمفكرون المسلمون في تصدر الساحة وقيادة حركة العرب القومية، وأصبح الكثرة البالغة من زعمائها من المسلمين.

جهود المفكرين الإصلاحيين

وقد لعبت حركة الإصلاح أو التجديد الإسلامي دوراً مهماً في التأكيد على الرابطة بين العروبة والإسلام، وعلى أهمية العربية وتراثها، لذلك تبرز أهمية عدد من المفكرين الإصلاحيين، باعتبارهم أضافوا رافداً جديداً إلى تيار الوعي العربي، وإن حدث ذلك بشكل غير مباشر أو مقصود، ومن هنا تأتي أهمية رجل من طراز محمد عبده الذي تلقف تلاميذه دعوته ودفعوها إلى مجالات أخرى، منها مواجهة الاستبداد (الخدوي في مصر والسلطان في استانبول)، ومنها التأكيد على هوية قومية لمصر (أحمد لطفي السيد ورفاقه) ومنها التأكيد على أن الخلافة الإسلامية مجرد سلطة روحية، لا سياسية.

وقد قادت قضية إصلاح المجتمع الإسلامي «محمد عبده» (توفى ١٩٠٥) إلى مسألة تحرير الفكر من قيود التقليد، وإصلاح وتجديد اللغة العربية وأساليبها في التحرير، كضرورة أولية لفهم القرآن ومبادئ الإسلام الصحيحة، وأدى ذلك بدوره

إلى التأكيد على دور العرب في الإسلام؛ ومن ثم ارتفعت الدعوة إلى إبرازهِ وتجديده وهو ما أخذهُ على عاتقهُ عبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وغيرهما.. وفي تحليله لأسباب انحطاط الأمة الإسلامية تحدث محمد عبده عن التطرف في التمسك «بمظاهر» الشريعة، مما أدى إلى التقليد الأعمى، الذي انتشر بقيام الحكم التركي، وكتب أن الأتراك، وهم جُدُد في الإسلام، حرموا موهبة فهم رسالة النبي ﷺ فشحجوا الرضوخ الأعمى للسلطة، خدمة لمصلحتهم.. وحشروا مؤيديهم في صفوف العلماء لترويض المؤمنين على الجمود والخمول في شئون الإيمان، وعلى الخضوع للسلطة السياسية.. وما قاله محمد عبده في أترك العصور الوسطى، كان بوسعهُ قوله في السلاطين العثمانيين، وقد كتب عام ١٨٨٢ بأن «كل مصري يكره الأتراك، ويبغض ذكراهم اللعينة»، وكان يرى ضرورة بعث الخلافة الصحيحة، على أن يكون لها وحدها سلطة روحية، لا أن تحكم، وكان يرى أن وحدة الأمة وحدة معنوية، لا يؤثر فيها انقسامها إلى دولة قومية.

أما «رشيد رضا» فكان جُلُّ اهتمامه إحياء دولة الإسلام الأولى، واقتضى ذلك محاربة استبداد السلطان، وفي عدد من مقالاته في «المنار» وقف إلى جانب العرب ضد العثمانيين، وأشاد بدورهم في الفتوحات الإسلامية، وبازدهار الدين في عهدهم، لكنه كان يدعو إلى وحدة جميع العثمانيين لمقاومة استبداد السلطان.. وكان يرى أن الإسلام قرين العروبة، وقد كتب عن الأخوتين الدينية والجنسية، فهو أخ في الدين للمسلمين، عرباً وغير عرب، وأخ في الجنس للعرب، مسلمين وغير مسلمين، وإن كان يعطي ما يوجبه الدين الأولوية، وكان يقبل بالخلافة العثمانية، باعتبارها «خلافة ضرورة» فالعثمانيون يفتقرون إلى أحد الشروط الجوهرية للاجتهاد، وهي معرفة اللغة العربية، التي بها وحدها يمكن التفكير في عقائد الإسلام وشرائعه، وعندما تولى الاتحاديون الحكم وتبنوا فكرة «القومية الطورانية»، وتتكروا لأخوة الدين، كتب رضا مندداً بسياسة التتريك واضطهاد العرب، واعتبر أن ذلك أحيا العصبية العربية، وبدأ يطالب للعرب الحكم الذاتي، وشارك في تأسيس «حزب اللامركزية..» وأصبح للقضية العربية المكانة الأولى على صفحات «المنار»، ثم أيد بعد ذلك ثورة العرب ضد الأتراك خلال الحرب الأولى.

أما «عبد الرحمن الكواكبي» (توفى ١٩٠٣) الذي انطلق إلى مصر فراراً من اضطهاد واستبداد السلاطات العثمانية في الشام، فقد استأنف مهاجمة الاستبداد، والتأكيد على فضل العرب، ودورهم الخاص في الإسلام، وانتهى إلى حقيقة مؤداها أنه عن طريق العرب يأتي الإحياء والإصلاح ووحدة الدين، وكتب في «أم القرى» عن أن تسلط فئات من غير العرب، كان بداية الاستبداد والجهل، وتحكمت آراء «الدخلاء» مما أخرج الدين في حضانة أهله «العرب» الذين اقترن دورهم بمجد الإسلام، وذكر أن جميع الأعاجم الذين قامت لهم دول في الإسلام، استعربوا وتآقوا بأخلاق العرب، ولكن الترك، وهدهم، لم يفعلوا ذلك، بسبب تعاليمهم وبغضهم للعرب.. وقادت الكواكبي أفكاره السابقة إلى تأكيد نظرته العربية، فبين في نبذة قومية واضحة، أن العرب قلما اختلطوا بالأغيار، وأنهم أحفظ «الأقوام» على جنسيتهم وعاداتهم، وأنهم يتميزون «كأمة» عن غيرهم من المسلمين، كما أن لغتهم أغنى لغات المسلمين في المعارف، ولها في القرآن خير حافظ.. الخ، وبعد أن توسع في الحديث عن فضائل العرب وإبراز دورهم في الإسلام وفي النهضة، انتهى إلى الدعوة بأن تكون «الخلافة عربية» وأن تعقد لقرشي، تتوفر فيه الشروط الفقهية، وأن يتخذ من مكة مركزاً له.

ورغم تأييد الكواكبي للجامعة الإسلامية، إلا أنه دعا إلى إلغاء حق السلطان العثماني في الخلافة، ورأى أنه يجب أن يبايع بها عربي، ولعله أراد بذلك أن ينقل مركز النقل الذي يستند إليه الأتراك في حكم العالم الإسلامي والاستبداد به، إلى العرب، دون أن يصرح بانفصالهم عن الدولة، غير أن تطبيق دعوته عملياً، سيشكل معولاً يصيب مركز الدولة في الصميم، وإن اكتفى في هذه المرحلة بالدعوة إلى مساواة العرب بالأتراك، وضرورة حصول كل «قوم» على استقلال نوعي، يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم.. ورغم تأثر الكواكبي بالأراء الحديثة عن الوطنية والقومية، إلا أن أصوله الضاربة في التراث العربي الإسلامي، جعل العروبة والإسلام عنده متلازمان، ولأنه استطاع عرض أفكاره بلغة مقنعة ومؤثرة وجرأة شديدة، فقد وجدت قبولاً وانتشاراً واسعاً، ساعد على تنمية الوعي العربي، وعلى دفع الاتجاه القومي خطوات أوسع.

وهناك داعية آخر للعروبة عاصر الكواكبي، وهو «نجيب عازوري» (توفي ١٩١٦) السوري الذي انطلق إلى باريس فراراً من اضطهاد واستبداد السلطات العثمانية في الشام، فقد ضمّن أفكاره في كتاب بالفرنسية صدر عام ١٩٠٥ أسماه «بِقْظة الأمة العربية»، تحدث فيه عن القومية العربية وانتشار الوعي العربي، ورغبة العرب في الانفصال عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة مستقلة.. الخ، وقد استطاع عام ١٩٠٧ نشر مجلة بالفرنسية أسماها «الاستقلال العربي»، دأبت على نشر المعارف العربية وإثارة الاهتمام بتحرير البلاد العربية.. ويبقى من تراث عازوري، رغم محدودية تأثيره، دعوته الواضحة إلى إقامة سلطنة عربية تضم المشرق العربي - دون مصر وشمال إفريقيا - وأن تكون هناك خلافة عربية إسلامية، يتولاها شريف مكة بسلطة روحية على جميع مسلمي الأرض.. الخ. وعموماً لم يُقدّر لأفكاره أن تحدث تأثيرها في الحركة العربية، لأنها لم تنشأ من داخلها، كما أن صدورها بلغة أوروبية أفقدها فعاليتها، وقد فسّرت مسألة استيعاده مصر وشمال إفريقيا من السلطنة التي اقترح استقلالها، بحرصه على إرضاء الإنجليز والفرنسيين، الذين لم يبد تحفظاً في الإشادة بدورهم في كل من مصر وبلاد الشام والجزائر.

وفي نفس الفترة ونفس الظروف تقريباً برز «عبد الحميد الزهراوي» السوري الذي اضطر إلى الهجرة للقاهرة عام ١٩٠٠ فراراً من استبداد رجال السلطان، وسار على نهج الكواكبي في مهاجمة الاستبداد، لكنه هاجم الجامعة الإسلامية كرابطة سياسية، ونفى أن يكون لها أساس تاريخي، ورغم اعترافه برابطة العثمانية، إلا أنه اعتبرها نوعاً من الاتحاد بين عناصر مختلفة «تنقسم انقساماً أول بحسب اللسان، وثانياً بحسب الدين»، وأنكر أن يكون الاتحاد قائماً على أساس تحكم الترك، وأنه لا يعني تنازل العربي عن عروبيته.. وأكد أن الرابطة العربية أساسية عند قوم «لهم اليوم جامعة عظيمة من لغة يشرفها الدين والاجتماع..»، وقد استخدم الزهراوي بشكل واضح لفظ «القوم» للتعبير عن العرب، ونسب إليه تعبير «القومية» وخلص إلى أنها الجامعة الأولى للعرب، الذين هم في نظره أمة متميزة، ترتبط بوطن بذاته هو الوطن العربي.. وتكشف كتاباته عن وعيه وتعبيره عن مفهوم للقومية العربية، يجمع بين الأرض واللغة والوعي والمصلحة المشتركة،

فكان اتجاهه القومي العربي واضحاً جلياً، حين نادى بأمة قومية عربية، تنتمي لوطن عربي واحد.

وإذا كان الزهراوي قد أنكر الجامعة الإسلامية كرابطة سياسية فإن «رفيق العظم» سار خطوة أبعد، حين اعتبر الخلافة مؤسسة سياسية ورئاسة دنيوية، وأنها لبست من الدين.. وذكر أن الرابطة القومية قائمة بين العرب، فهم أمة عريقة، توحدهم جامعة اللغة العربية، بغض النظر عن أديانه، فليس ثمة تعارض عنده بين القومية والإسلام، بل إن رابطة الدين الإسلامي تمثل دعماً للقومية، لكن هذه الرابطة لا تعني في رأيه الجامعة الإسلامية، التي لا يرى لها أصلاً في التاريخ، ويعتبرها من ابتكار السياسيين.. ومع ذلك لا يرى بأساً من الارتباط بالدولة في إطار «الرابطة العثمانية» لمواجهة الأخطار الأوروبية، غير أن سياسة الاتحاديين العنصرية ضد العرب، جعلته ينشط في تأسيس «حزب اللامركزية..» وكان رئيسه وواضع بيانها الأول، الذي تصدت له حكومة الاتحاديين، وصادرت نشاطه مع غيره، قبيل الحرب الأولى، مما جعله يفكر تماماً بالرابطة العثمانية، ويتجه وجهة قومية عربية صرفة.

ويتشابه أفكار العظم مع أفكار «شكيب أرسلان» في اعترافه بأهمية الارتباط بالدولة العثمانية من زاوية الخوف من الدسائس الأوروبية، ورغم اعترافه بسوء إدارة الأتراك، وإجحاف سياستهم المركزية بحقوق العرب، إلا أنه رأى أن ذلك أفضل من سقوطهم تحت حكم الأوروبيين، لذلك فإن اختيارهم البقاء تحت حكم الدولة العثمانية هو «اختيار لأهون الشرين..»، وكان يرى أن العرب يشكلون أمة، تَغْنَى بمزاياها، ولم يكن يرفض تقوية رابقتها الجنسية العربية، لكنه لم يكن يريد أن يبدأ ذلك بالاختلاف مع الترك أو معاداة الدولة في هذه الظروف الصعبة.. ولم يكن يرى بأساً من الحرص على المساواة بين العرب، مسلمين ونصارى، ومطالبتهم بأن يكونوا بدأ واحدة للدفاع عن أوطانهم، لكنه اشترط ألا يؤدي ذلك إلى ترك الرابطة الإسلامية، أو إحلال الجامعة الجنسية محل الجامعة الإسلامية، وكان يرى أن رابطة العروبة، تمثل وحدة في رابطة أوسع، وهي للرابطة العثمانية أو الإسلامية.

وهكذا برز خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، اتجاه إسلامي عربي جلي، يمثله الكواكبي وأترابه، وإن بتتويجات مختلفة، يؤمن أصحابه بوجود أمة عربية متميزة، وبوجود دائرتين لا تعارض بينهما، إن لم تكونا متعاضدتين، هما: الدائرة العربية، وهي رابطة العروبة، المباشرة والطبيعية، والدائرة الإسلامية، التي تربط العرب بالدولة العثمانية، وهي الدائرة الأوسع^(٨). .. ويلاحظ أن معظم أنصار هذا الاتجاه، استقوا أفكارهم عن الأمة من التراث، ومن المفاهيم الحديثة عن الوطن والقومية. ورغم تأكيدهم على دور العرب في التاريخ، وضرورة استعادته، وبعث نهضتهم، إلا أنهم ظلوا يرون في استمرار الارتباط بالدولة العثمانية، عاصماً للمسلمين من الأخطار المحدقة بهم، لذلك لم يمانعوا في استمرار ارتباط العرب بها، ولكن في ظل حكم غير مركزي، يحقق لهم نوعاً من الاستقلال الذاتي، ويعطيهم حقوقهم السياسية والاجتماعية.

الحركة العربية ومواجهة الاتحاديين الأتراك

شهدت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني قيام حركة من شباب الأتراك، عُرفوا باسم «جماعة تركيا الفتاة» استهدفت مقاومة طغيان واستبداد السلطان، وإقامة حكم دستوري، وحماية الدولة وتقويتها، وقد انبثقت عن تركيا الفتاة منظمة سرية تألقت في سالونيك تحت اسم «جماعة الاتحاد والترقي» الذين اشتهروا باسم «الاتحاديين»، بلغت درجة من القوة استطاعت معها أن تقوم بانقلاب عسكري في يوليو عام ١٩٠٨ وأن تجبر السلطان على إعلان الدستور، والمعروف أن هذه الجماعة ضمت بين أعضائها عناصر عربية، بصفتهم عثمانيين، لا قوميين عرب، وأن العرب بشكل عام تحمسوا لهذا الانقلاب واستبشروا به خيراً، وظهر تقارب تركي عربي واضح، تمثل في تأليف «جمعية الإخاء العربي العثماني» في سبتمبر عام ١٩٠٨ في استانبول، التي تقرر إنشاء فروع لها في العواصم العربية، ثم أعقب ذلك وفي نفس الشهر الاحتفال رسمياً بافتتاح سكة حديد الحجاز، وتعيين الشريف حسين بن علي أميراً على مكة، بعد أن كان منفيًا في استانبول.

ولكن الوفاق أو التقارب التركي العربي لم يُقدَّر له أن يستمر طويلاً، فلم تلبث نوايا الاتحاديين الحقيقية أن ظهرت عند إجراء أول انتخابات لتأليف مجلس النواب (المبعوثان) بموجب الدستور المستعاد، والتي أدارها الاتحاديون بطريقة ضمنت نجاح غالبية مرشحيهم، وهو ما أسفرت عنه النتائج، فرغم أن العنصر العربي في الدولة يفوق العنصر التركي من حيث العدد بنسبة تقارب ثلاثة إلى اثنين، إلا أن العرب لم يحوزوا على أكثر من ستين مقعداً، بينما فاز الأتراك بمائة وخمسين (من ٢٤٥ عضواً)، كما لم يُعيَّن السلطان سوى ثلاثة من العرب في مجلس الأعيان (من أربعين عضواً). وكان تشكيل المجلسين على هذا النحو مخيباً لآمال العرب، الذين أدركوا الفارق بين ما يقوله الأتراك، عن مبدأ المساواة بين عناصر الدولة، وبين ما يفعلونه في الواقع. وقد زاد من شكوك العرب أن الاتحاديين وضعوا تشريعات جديدة تُكرِّس المركزية في السلطة وفي الإدارة والتعليم والجيش، وتعمل على دمج العناصر المختلفة في الدولة وتتركها، كما قدموا مشروع قانون يتعلّق بنظام الاجتماعات العامة، ينص على منع قيام جمعيات ذات أهداف سياسية أو تسميات قومية داخل الدولة، مما كان له أثره في تأليف التنظيمات السرية فيما بعد.

وفي أبريل عام ١٩٠٩ دبّر السلطان عبد الحميد لثورة مضادة استهدفت القضاء على جمعية الاتحاد والترقي، غير أن تحرك كتائب الجيش إلى العاصمة حال دون نجاح ذلك، كما نتج عن خلع السلطان، واستعادة الاتحاديين للسلطة، بعد تعيينهم سلطاناً جديداً خاضعاً لنفوذهم (محمد الخامس)، والمعروف أن عناصر عربية ساهمت في هذه الأحداث، التي أدت إلى تولي الاتحاديين السلطة خلال السنوات الخمس التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ليحكموا الدولة حكماً استبدادياً وعنصرياً، صار أبغض كثيراً لدى العرب من سابقه، وكان أول ما فعله الاتحاديون حل الجمعيات التي أسستها الجماعات التي لا تنتمي إلى الجنس التركي، ومن بينها «جمعية الإخاء العربي العثماني»، ولما يمضي على تأليفها أكثر من ثمانية أشهر، وكانت الجمعية قد اتجهت لتعزيز قضية العرب ضمن الدولة العثمانية، ومع تأكدها على الرابطة العثمانية، لم تكن ترى أن ذلك يتعارض مع قيام كل عناصر في الدولة بالنظر في شئونه الخاصة، ولا سيما العنصر العربي، ويبدو أن الاتحاديين استشعروا اتجاهها فأغلقوا شعبها وصحيفتها وفروعها جميعاً^(١).

ونتيجة لما سبق، وللقانون الذي صدر بمنع قيام أحزاب وجمعيات لها أهداف سياسية أو تسمية قومية، بدأ الزعماء العرب في تأليف جمعيات سرية تسعى لتحقيق أهدافهم القومية بعيداً عن رقابة السلطة، كما شرعوا في نشر أفكارهم من خلال النوادي والجمعيات العلنية والمعترف بها رسمياً.

وقد شهدت الفترة (١٩٠٩ - ١٩١٤) تأليف عدد من الجمعيات السرية والعلنية، للتعبير عن الاتجاهات القومية للمفكرين والسياسيين العرب لتمثل قنوات للتعبير عن أفكارهم ومطالبهم، ولتوحيد جهودهم في عمل عربي مشترك، ومما هو جدير بالملاحظة أنه سبق تأليف هذه الجمعيات خلال هذه الفترة، محاولات محدودة، منذ بداية القرن العشرين، كان منها تأليف حلقة أدبية ثقافية عربية، أسسها الشيخ «طاهر الجزائري» في دمشق عام ١٩٠٣، بهدف بلورة وعي عربي، ثم انبثقت عنها حلقة سرية تسعى إلى مطالبة الدولة العثمانية بتطبيق نظام لا مركزي، يضمن للعرب حقوقهم، ويجعل لغتهم في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها. ومن هذه المحاولات أيضاً تأسيس «جمعية النهضة العربية» في استانبول عام ١٩٠٦، ثم انتقالها إلى دمشق في العام التالي، واتجاهها وجهة قومية عربية، تدعو لإبراز الدور القيادي للعرب وأهميته لنهضة الدولة العثمانية، وتطالب بحفظ حقوق العرب في إطار الدولة العثمانية.. وبشكل عام كان للمحاولات السابقة أثرها الملموس في الحركة القومية العربية بعد عام ١٩٠٩.

كان أول تجمع عربي علني شهدته هذه المرحلة يتمثل في «المنتدى الأدبي» الذي أسسه في استانبول في صيف ١٩٠٩ لفيث من الموظفين والنواب والطلاب العرب، ليشارك فيه الوافدون على العاصمة من سائر الولايات العربية، وقد سمح به الاتحاديون لأن أهدافه لم تكن سياسية علنياً، وإن كان له في الواقع تأثير سياسي كبير غير مباشر، فقد لعب دوره في بعث الفكرة العربية ونشرها وفي تقوية الحركة العربية، وكان زعماءه يؤكدون على الرابطة العثمانية، ويرون أن دعوة العرب للاتحاد وجمع كلمتهم لنهضة أمتهم، سيجعلهم عضواً عاملاً في الجسم العثماني،

واعتبر أن اتحاد الأمة العربية أولاً، ضرورة ليصح اتحادهما مع غيرها في الدولة العثمانية.

وفي أواخر عام ١٩٠٩ تأسست أول جمعية عربية سرية في استانبول هي «الجمعية القحطانية» شارك فيها عسكريون ومدنيون عرب، استهدفت جمع كلمة العرب والمطالبة بحقوقهم والمشاركة في السلطة، وتحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ثنائية ذات تاجين، فتولف الولايات العربية مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها ولغتها القومية ومؤسساتها لتكون جزءاً من دولة تركية - عربية، كإمبراطورية النمسا والمجر، وتبرز أهمية هذه الجمعية في أنها قدمت خطة عملية مدروسة، وأنها كانت أول محاولة لضم الضباط العرب في الجيش التركي إلى ميدان الحركة القومية العربية، وإن لم يُقدّر لها أن تواصل نشاطها لأن عزيز المصري اكتشف وجود خائن بين أعضائها فتعطل نشاطها إلى أن قرر تأليف جمعية سرية جديدة تقتصر على الضباط وحدهم، فكانت «جمعية العهد» في أكتوبر عام ١٩١١ على نفس الأهداف وإن كانت مصاغة في أسلوب عسكري، وأنشئت لها فروع في بغداد والموصل حيث كان العنصر العراقي أكثر العناصر عدداً في الجيش العثماني.. وعموماً اتجهت الجمعية الجديدة إلى إعطاء كل عنصر من عناصر الدولة العثمانية كيانه الذاتي، وركزت على العرب والترك، فدعت إلى اتخاذ الدولة شكل فدرالية ثنائية، في ظل خلافة آل عثمان، غير أنه بعد دخول الدولة الحرب عام ١٩١٤ وتكثرت مشاكلها بالزعراء العرب، اتجه زعماء جمعية العهد الدعوة لاستقلال العرب.

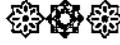
وقد أسس جماعة من الشبان العرب المسلمين على رأسهم عوني عبدالهادي وجميل مردم جمعية سرية أخرى في باريس عام ١٩١١ هي «جمعية العربية الفتاة»، التي وسعت من نشاطها فضمت أعضاء من المنتدى الأدبي ومن بلاد الشام والعراق، واتجهت وجهة قومية صرفة، حيث كان من شروط عضويتها الإيمان بالقومية العربية، وعلى رأس أهدافها السعي لاستقلال البلاد العربية وتحريرها من سيطرة الأتراك الأجانب، مما يعتبر تطوراً واضحاً يختلف عن أهداف الجمعيات

السابقة التي كانت ترمي إلى الاستقلال في نطاق الدولة العثمانية، وقد تميزت الجمعية بوضوح أهدافها ودقة تنظيمها، وعندما أنهى قاداتها دراساتهم في باريس، نقلوا نشاطها إلى بيروت ودمشق بين عام (١٩١٤ - ١٣) كما زاد عدد أعضائها، ودخلها قلة من المسيحيين، والمعروف أنها ظلت تمارس نشاطها السري، ولم يُعرف أمرها إلا بعد زوال الحكم التركي بالفعل.

ومع النشاط السري السابق، ظل النشاط العلني قائماً، يدعو إلى ضرورة اتجاه الدولة نحو اللامركزية، بل لقد تشجع الإصلاحيون العرب بإنشاء «حزب الحرية والائتلاف العثماني» المعتدل والذي برز منذ عام ١٩١١، ورأى في حكم الاتحاديين استبداداً خطيراً، ودعا إلى مراعاة الرغبات القومية لعناصر الدولة، فشارك بعض العرب في تأسيس فروع له في البلاد العربية، وكذلك فإن احتلال إيطاليا لطرابلس الغرب عام ١٩١٢، زاد من مخاوف العرب ومن خيبة أملهم في الدولة لتفصيرها عن حماية البلاد الخاضعة لسيادتها، وكانت هزائم الدولة في البلقان عام ١٢ - ١٩١٣، والتي أفقدتها القسم الأوروبي من أملاكها، مؤثراً خطيراً على ضعف حكم الاتحاديين، ومن هنا أصبح العرب في خوف عظيم على مصيرهم.

وفي ظل هذه الظروف تعالى نشاط العرب لمقاومة عنصرية الاتحاديين، وكان تأليف «حزب اللامركزية العثماني» بالقاهرة في أواخر عام ١٩١٢، كتتنظيم علني عربي أقامه السياسيون والكتاب الشوام في مصر، برئاسة رفيق العظم، ورغم أنه لم يخرج عن إطار العلاقة مع الدولة العثمانية، إلا أنه وضع على رأس برنامجه تحقيق اللامركزية التي يتمتع العرب في ظلها بحقوقهم كاملة في الدولة، كما برزت في نفس الاتجاه الإصلاحي «جمعية بيروت الإصلاحية» في يناير عام ١٩١٣، لتضع خطة تتال بها الولايات العربية في الدولة العثمانية الحكم الذاتي، مع الاعتراف بسيادة الدولة، وقد قوبل نشاط الجمعية بحماس عام في ولايات الشام والعراق.. كما تأسست في نفس الاتجاه «جمعية البصرة الإصلاحية» في فبراير ١٩١٣، التي انضم إليها ضباط كثيرون، وأعضاء من فرع حزب الحرية والائتلاف، وبالتسبيق مع حزب اللامركزية في مصر، وتوالت اجتماعات هذه

الجمعيات وفروعها في أنحاء بلاد الشام والعراق، مما أحدث نشاطاً عاماً للحركة العربية.



ولكن الاتحاديين، بدلاً من تغيير سياستهم، إثر الهزائم التي لحقت بالدولة على أيديهم، وفشلهم في إدارتها، لم يأبهوا لصوت العرب ولم يسعوا للاستجابة لمطالبهم وتوثيق صلاتهم بهم، بل عارضوا دعوتهم للحكم اللامركزي، وأمعنوا في سياسة «الترتيك»، وبدأوا في اتخاذ خطوات عملية للتصدي لهذه الحركة.. ففي أبريل ١٩١٣ أغلقت السلطات مطار «جمعية بيروت الإصلاحية»، مما أحدث سخطاً وهياجاً قابلته السلطات بمزيد من العنف واعتقال الزعماء البارزين، وتعطيل الصحف، فاندلعت المظاهرات في أنحاء بلاد الشام، مما اضطر الحكومة إلى تهدئة الأوضاع بإطلاق سراح الزعماء، وأعلنت أنها سوف تستجيب للمطالب الإصلاحية، ولكنها اكتفت بإصدار قانونين أحدهما يحق إصلاحاً مالياً محدوداً، والآخر ينص على تشكيل مجلس عام للولايات، وإن أعطى الحكومة المركزية سلطة التحكم في نشاطه من خلال ولاية الدولة، كما سمحت باستعمال اللغة العربية في المدارس الابتدائية وحدها، وفي بعض الدوائر.

وبطبيعة الحال لم ترض هذه الإجراءات مطالب العرب القومية، فكانت أقل بكثير مما طالب به الإصلاحيون، لذلك استمر الاستياء والسخط، وتوالى النشاطات العربية في الجمعيات السرية والعلنية، وإزاء تشدد الاتحاديين وإحكام قبضتهم على النشاط العام، اتجهت قيادات العرب إلى نقل نشاطاتها إلى باريس، واتجهوا إلى جمع صفوفهم في مؤتمر يوحد صفوفهم، ويحدد مطالبهم.. وأخذ أعضاء «العربية الفتاة» زمام المبادرة للإعداد لعقد مؤتمر عربي، فكتبوا إلى حزب اللامركزية بالقاهرة وإلى جمعية الإصلاح في بيروت، وإلى كافة الجمعيات العربية في بلاد الشام والعراق، حيث رحبت جميعاً بالدعوة، ووضعت ترتيبات عقد «مؤتمر باريس» الذي بدأت جلساته في العاصمة الفرنسية في يونيو عام ١٩١٣، وبحضور ٢٥ ممثلاً عن مختلف الجمعيات العربية القائمة، في استانبول ودمشق وبيروت والقاهرة وبغداد، بل وعن مهاجري العرب أمريكا والمكسيك.

أما القضايا الرئيسية التي ناقشها أعضاء المؤتمر بأسلوب معتدل ومترن، فكانت حول رفض استبداد الاتحاديين وسياستهم المركزية، وضرورة تحقيق الإصلاح على أساس تطبيق اللامركزية في الحكم، والتأكيد على أن العرب شركاء في الدولة، ويلاحظ كذلك أن بعض الأعضاء قدّموا دراسات ممتازة عن القومية العربية وأهدافها.. كما يلاحظ أن المؤتمر برز فيه اتجاهان واضحا، أولهما، اتجاه الإصلاحيين، الذين يريدون مساواة العرب بالأتراك، ومعظم أنصاره من المسلمين، وإن ضم بعض المسيحيين، وثانيهما، اتجاه المناوئين للأتراك، ومعظم أنصاره من المسيحيين العرب.

وبشكل عام يمكن تلخيص قرارات المؤتمر في مطالبة الدولة العثمانية بالإسراع بإجراء الإصلاح، وأن يمثل العرب في مجلس الأعيان والنواب بنسبة تتفق ونسبة عددهم، كما يضم لهم لتمتع بحقوقهم السياسية، من خلال المشاركة الفعلية في الإدارة المركزية، خاصة في مناصب الوزراء والولاة، وأن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها، وأن تكون اللغة العربية لغة معتمدة في مجلس النواب العثماني، ورسمية في الولايات العربية، وأن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية، إلا في الظروف القصوى، ويلاحظ من ناحية أخرى أن المتحدثين في المؤتمر أعربوا مراراً عن ولائهم للرابطة العثمانية، وحرصهم على سلامة الدولة، مع التأكيد على فكرة أن نهضة العرب قوة لها، ومع ذلك فقد كانت هناك تلميحات، أتى بعضها على لسان رئيس المؤتمر (عبد الحميد الزهراوي) بأن الدولة إذ لم تلتفت للمطالب الإصلاحية، فإن العرب قد يغيرون موقفهم من الدولة تمام التغيير.

وإذا كان من الواضح أن المؤتمر لم يقدم آراء وأفكار جديدة، من زاوية أن مناقشاته وآراءه كانت صدى لكتابات المفكرين العرب وتعبيراً عن الشعور العربي العام، الذي تبلور منذ بدايات القرن العشرين، إلا أن المؤتمر نجح في طرح هذه الأفكار والآراء جميعاً والتعبير عنها في شكل قرارات، من خلال تجمع عربي واحد، وحركة عربية عملية، كما أن نجاحه في إثارة الاهتمام بالمسألة العربية على هذا النحو، ربما أفهم الدول الأوروبية بوجود أمة عربية وحركة عربية، وهو أمر

قد لا يكون بعيداً عن أذهان منظمي المؤتمر، مما يمثل دفعة جديدة وقوية للحركة العربية.

ولما كان الاتحاديون من جهتهم يشكون في الحركة العربية والقائمين بأمرها، ويرون في الدعوة الإصلاحية مقدمة للانفصال عن الدولة، فإنهم لم يلبثوا إلى تأكيد الإصلاحيين على الالتزام بالرابطة العثمانية، والتأكيد على حرصهم عليها، والحاصل أن الاتحاديين سعوا في البداية إلى إفساح المؤتمر وإبرأه، من خلال تحريض الحكومة الفرنسية لمنعه أو تعطيله، ولما عجزوا عن ذلك، حاولوا الانتفاخ حول قراراته واختراجه، فأرسلوا مندوباً عنهم إلى باريس، اجتمع بزعماء المؤتمر، ووصل معهم إلى اتفاق مبدئي تضمن استجابة مقبولة للمطالب العربية، ثم طلبت الحكومة الاتحادية وفداً عن المؤتمر لمناقشة الاتفاق، وفي نفس الوقت أثار حملة من النقد تغذيها الصحافة والمظاهرات المدبرة ضد المؤتمر وقراراته، ولم تلبث أن أصدرت مرسوماً في أغسطس ١٩١٣ معدلاً لما تم الاتفاق عليه مع مندوبي المؤتمر، اختزل الكثير من المواد المتفق عليها، وأحاط معظمها بالتحفظ والغموض، واكتفى بتعيين ستة من أعضاء المؤتمر في مجلس الأعيان، كان منهم الزهراوي، الذي عدّ قبوله للمنصب نوعاً من الخيانة، وإن كان هو قد فسر قبوله، بأنه بوصفه عضواً في المجلس قد يستطيع تحسين العلاقات وإقناع الاتحاديين بإتباع سياسة فيها قسط أكبر من الحرية، ولعله كان مخلصاً في ذلك، وعموماً أثار التعيينات الخلاف بين قيادات المؤتمر أنفسهم، وتأكدت الشكوك في نوايا الاتحاديين، وبدأ واضحاً أن المؤتمر لن يحقق النتائج المنتظرة منه.

لذلك بدأ النشاط السري العربي يطل برأسه من جديد، من خلال منشورات ما سمي «بالجمعيات الثورية» (التي لم تتأكد هويتها) فاتهم منشور لها الحكمة الاتحادية بأنها غير إسلامية، وأنها تسعى لهدم الإسلام وإماتة لغته، وطالب بتأسيس جمعية فدائية تقاوم من يقاوم العربي ويقاوم الإصلاح العربي، كما طالب المنشور بطرح مبدأ الإصلاح على أساس اللامركزية جانباً، ودعا إلى الاستقلال التام، وتأليف دولة عربية تعيد للعرب سالف مجدهم، وربما كان هذا المنشور أول دعوة صريحة لاستقلال العرب، ومعبراً عن اتجاه بعض القوميين العرب. وعموماً بعد

فشل المؤتمر لم يبق أمام العرب إلا الاتجاه نحو الثورة، التي أتاحت لها الحرب العالمية الأولى، حين دخلتها الدولة العثمانية عام ١٩١٤، ظروفًا مواتية، مما يمثل منعطفًا هاماً وخطيراً في تاريخ «حركة» العرب القومية التي تحولت إلى «ثورة».



ثمة ملاحظة جديرة بالانتباه والتفسير، وهي أن الحركة العربية، كحركة سياسية، وجدت نفسها تكاد تكون محصورة في بلاد الشام والعراق، وذلك خلال فترة نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني وبداية عهد الاتحاديين، أي قبيل الحرب العالمية الأولى.. فلم تشمل الجزيرة العربية، ولم تنخرط فيها مصر، أو دول المغرب العربي.. والواقع أن السبب الرئيسي لذلك يمكن أن نعزوه إلى أن بلاد الشام والعراق كانت تعاني من حكم عثماني مباشر استبدادي وجائر، لم تكن تعاني منه البلاد العربية الأخرى، ولعل هذا الحكم وما جره على بلاد الشام والعراق من ويلات، مع بداية عهد الاتحاديين، كان دافعاً أساسياً لإذكاء روح المقاومة من جانب بلاد الشام والعراق وهو ما اتخذ بُعداً قومياً سياسياً، واتجه بالوعي القومي العربي وجهة سياسية استهدفت التخلص من حكم الأتراك.

أما الجزيرة العربية التي كانت تعاني من تأخر اقتصادي واجتماعي، فيلاحظ أن اليمن لم يكن يعاني من حكم الأتراك، وإنما كان يعترف لهم بدرجة من الولاء، وكذلك كان شأن إمارات الخليج العربية، فقد كانت واقعة تحت النفوذ البريطاني، ولم تكن تخضع لحكم عثماني مباشر، بينما كان السعوديون منشغلين باستعادة سلطتهم ودولتهم، ووضع أسسها، أما شريف مكة فقد اتجه إلى ترسيخ أقدامه ومد نفوذه منذ عودته عام ١٩٠٨، ولم يشارك في الحركة، إلا بعد صدامه مع الدولة العثمانية ووالها في الحجاز، كما أنه لم يشارك إلا مع بداية الحرب العالمية الأولى كما هو معروف.. أما دول المغرب العربي، فلم تخضع لحكم عثماني مباشر، وإنما كانت تتولد فيها حركات وطنية لمقاومة الاستعمار الفرنسي والإيطالي، لذلك كان لها جميعاً ما يشغلها عن المشاركة الفعلية في الحركة العربية ضد الأتراك.

أما مصر، فقد وصف موقفها في كثير من الكتابات بالعزلة عن الحركة العربية، وانشغالها بمقاومة الاحتلال البريطاني، وبأن أحداً منها لم يشارك في المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣، وأن قضاياها لم تطرح خلال هذا المؤتمر ذلك أن الواقع التاريخي يثبت أن مصر لم تنفصل عن حركة العرب القومية، فاستقراء تاريخ حركة الإحياء الثقافي واليقظة القومية منذ بدايتها في أواسط القرن التاسع عشر، يوضح دور مصر والمناخ الذي وفرته، ذلك أن الحركة، في بداية نشأتها، كحركة يقظة فكرية وثقافية، انطلقت من مصر والشام في نفس الفترة تقريباً، واتخذت فيها نفس المسار والاتجاه، وكان التفاعل بينهما واضحاً.

ويمكن كذلك ملاحظة أن مصر لم تخضع، ولم تعانِ من حكم عثماني مباشر، حيث كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، الذي وفرته لها معاهدة لندن عام ١٨٤٠، وفي ظل حكم أسرة محمد علي التي نجحت في تحويل السيادة العثمانية إلى مجرد سيادة اسمية لا أهمية لها.. فالأمر هنا يختلف عن بلاد الشام والعراق، حيث تقدمت قيادتها العربية الصفوف لمقاومة الحكم العثماني المستبد والفاقد، قبيل الحرب العالمية الأولى، فتعاضمت حركة العرب القومية، خلال صراع القوى المحلية في الشام بالذات، مع الحكم العثماني وممثليه هناك.

ويلاحظ أن تيار الجامعة الإسلامية في مصر، والدفاع على ارتباط مصر بدولة الخلافة الإسلامية، كان واضحاً، منذ تأثير الأفغاني، خلال فترة إقامته في مصر، وفي أعقابها من خلال قطاع من تلاميذه، ثم من خلال الحزب الوطني المصري، حزب الأغلبية في عهد الاحتلال البريطاني، الذي رأى زعماءه ضرورة التمسك بعلاقة مصر بالدولة العثمانية كذريعة وسلاح لمقاومة الاحتلال، استناداً إلى «شرعية» علاقة مصر بالدولة.. فقد صرف هذا الاتجاه الكثير من السياسيين والكتاب المصريين عن الالتفات للقوميين العرب في بلاد الشام، والمشاركة الفعلية في حركتهم السياسية.

والثابت أن سياسة الاحتلال البريطاني لمصر منذ عام ١٨٨٢، شكلت عبئاً كبيراً على مصر والمصريين، فانشغلت الحركة الوطنية المصرية بمقاومته،

سواء فريق الحزب الوطني المصري وزعيمه مصطفى كامل ومحمد فريد، والذي قام بدور كبير في بعث الروح الوطنية المصرية ضد الاحتلال، أو فريق حزب الأمة، الذي قاده أحمد لطفي السيد ولقيف من السياسيين العمليين، الذين اتجهوا بالحركة اتجاهاً قومياً مصرياً خالصاً، بعيداً عن الدولة العثمانية، التي رأوا أنها أعجز من أن تعاون مصر، كما رأوا في الجامعة الإسلامية ضرباً من الخيال، ورغم أن الحركة الوطنية المصرية كانت تشهد قدراً من الخصومة بين الفريقين، إلا أنها كانت جميعها تستهدف - دون شك - مقاومة ومناهضة الاحتلال البريطاني، الجائئ على صدر الوطن، وليس الدولة العثمانية. وفي نفس الوقت كانت مصر تمثل «الوطن العربي» الذي احتضن الكثير من الكتاب والمفكرين والسياسيين القوميين، الذين فروا إليها، هرباً من بطش السلطات العثمانية، فاحتضنتهم ووفرت لهم مناخاً مواتياً، نشروا فيه كتاباتهم وأفكارهم، وألفوا عدداً من جمعياتهم وأحزابهم^(١٠).

ولقد كان الهدف العملي المباشر للحركة العربية هو جمع كلمة العرب وتوحيدهم واستقلالهم، في البلاد العربية في الشرق العربي الآسيوي، في حدود ما رسمته «جمعية العربية الفتاة» فالتأكيد على فكرة الأمة، لم يرافقه التأكيد على الدولة الواحدة لكل البلاد العربية، بل اقتصر على وحدة البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية في آسيا، وكانت تقريباً ضمن إطار سياسي واحد.. كما لا يمكن اعتبار كل معارضة للسياسة العثمانية أو للاتحاديين جزءاً من الاتجاه القومي، فقد اختلفت الدوافع بين عربية إسلامية، وطائفية، وإقليمية، وبين من يفكر على مستوى فئة معينة لها مصالحها، وبين من ينظر نظرة وطنية أو عربية، ولم تمتاز هذه الاتجاهات دائماً. وبشكل عام لقد انتهت الفترة إلى آراء ومفاهيم في الاتجاه القومي، دون أن تكون هناك نظرية عامة في القومية العربية، وانتهت الحركة إلى الدعوة إلى النهوض بالعرب، وإلى إيجاد كيان سياسي لهم في بعض بلادهم دون دعوة واضحة إلى وحدة عربية، ومع ذلك فقد دفعت الفكر القومي العربي خطوة كبيرة إلى الأمام.

خاتمة : القوميون والحرب والثورة

وباندلاع الحرب العظمى الأولى في صيف ١٩١٤، ثم دخول الدولة العثمانية الحرب ضد الإنجليز وحلفائهم ابتداء من نوفمبر ن نفس العام، دخلت قضية العرب القومية وحركتهم مرحلة جديدة من تاريخها، وهي مرحلة الثورة العربية أو «النهضة العربية» كما كانت تُسمى، والتي استعد العرب لها خلال عامي (١٩١٤ - ١٩١٥)، ثم ما لبث أن انفجرت ضد الدولة العثمانية عام ١٩١٦. والواقع أن الدولة العثمانية حتى عام ١٩١٤ كانت قد فقدت كل مقاطعاتها في البلقان وشمال إفريقيا، وحتى مصر تحولت سيادتها عليها إلى سيادة اسمية لا جدوى منها، ونتيجة لخسارتها لمنطقة الروملي، بقي للدولة منطقة أوروبية صغيرة حول العاصمة، وبقي لها في آسيا الأناضول وبلاد الشام والعراق، وجزء من غربي الجزيرة العربية، مع اعتراف اسمي بسيادتها على بعض أطراف منها. وكان العرب يدركون بطبيعة الحال ما آل إليه أمر الدولة، ومن هنا شعروا بأن دخولها الحرب قد وضعهم أمام أخطار جديدة، وكان أمراً طبيعياً أن يفكروا في مصير بلادهم أمام هذه الأخطار المتوقعة.

وقد أدى هذا التفكير بطبيعة الحال إلى تغذية اتجاه القوميين العرب نحو العمل للاستقلال عن الدولة، وإن ظل قطاع ضئيل منهم، يتمسك بالوقوف إلى جانب دولة الخلافة في الحرب، خوفاً من الأطماع الأوروبية، المهم أنه في الوقت الذي بدأ فيه تفكير جمعيتي «العربية الفتاة» و«العهد» يتجه نحو تدعيم فكرة الاستقلال التام، جاءت سياسة الإرهاب التي مارسها رجال الدولة في بلاد الشام، وعلى رأسهم جمال باشا (الملقب بالسفاح) والإعدامات التي نفذها هناك، لتعزز هذه الاتجاه، ولتحدث قطيعة تامة مع الدولة، وليطرح القوميون العرب مطالبهم باللامركزية والمشاركة في الحكم جانباً، ويدعون إلى استقلال تام صريح وواضح عن الدولة العثمانية، كما دعا ذلك رجال هذه الحركة إلى الاتصال بالشريف حسين في مكة، للتنسيق معه للقيام بحركة استقلالية عربية، وفي نفس الوقت رأى الإنجليز فرصتهم في دعم أنصار هذا الاتجاه العربي، للتعجيل بهزيمة الدولة العثمانية^(١١).

وكان الشريف، حسين قد عاد إلى منصبه في الحجاز عام ١٩٠٨، ونجح في استرداد سيادة هذا المنصب على قبائل الحجاز، وبدأ يتطلع إلى غيرها في الشرق، وعندما تصدى لمحاولات العثمانيين جعل نظام الإدارة في الحجاز متمشياً مع نظامهم المركزي، صمم الاتحاديون على عزله، لكنه استطاع التصدي لهم بحنكة ودهاء، وبلغت خلافاته مع الدولة حداً جعلها ترسل والياً فظاً إل الحجاز، كاد أن يدفع به إلى الثورة عام ١٩١٤، لكن الدولة ما لبثت أن تداركت المسألة وهدأت الأمور بين الوالي والشريف.. وبات الأخير يحلم باستقلال الحجاز.. لذلك بدأ يتحسس موقف السلطات البريطانية في القاهرة منذ فبراير ١٩١٤، عندما أجرى ابنه عبد الله اتصالات مع «اللورد كاتشنر» المعتمد السياسي البريطاني في مصر، وكذلك مع السير «رونالد ستورز» السكرتير الشرقي للوكالة البريطانية، حدثهما عن خطورة الأوضاع في الحجاز، واستعدادات والده لمواجهة قطيعة نهائية مع الأتراك، كما حدثهما بإسهاب عن أهداف الحركة العربية واتجاهات قادتها.

نبتت هذه الاتصالات بريطانيا إلى عمق حالة العداء القائمة بين العرب والأتراك، وإلى رغبة زعمائهم في الاستقلال، فحفزها ذلك لاتخاذ خطوات عملية، بعد عدة شهور، انتهت باشتراك العرب في الحرب حلفاء لبريطانيا ضد الدولة العثمانية، بعد أن تبينت لكاتشنر أهمية تشجيع الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية على تكوين دولة واحدة أو مجموعة من الدول، تكون مستقلة داخلياً، وترتبط ببريطانيا برباط الصداقة، تشمل المنقطة الممتدة من البحر المتوسط حتى حدود إيران، وبذلك أصبح سداً إنجليزياً - عربياً، يوقف المد التركي - الألماني.

وفي نفس الوقت الذي كان يفكر فيه كاتشنر في ذلك، زاره الأمير عبد الله ابن الحسين الذي كان على صلة بالجمعيات العربية السرية، وزوّده باتجاه القوميين العرب.. وقد زاد من تطور العلاقات البريطانية العربية المشاورات التي أجراها ستورز مع كثير من الزعماء العرب المقيمين في مصر، ثم تواصلت المشاورات بين كل من كاتشنر وستورز من ناحية، وبين الأمير عبد الله ووالده من ناحية أخرى خلال سبتمبر ١٩١٤، ولم يعد الخلف بين الشريف والأتراك منحصرأ في شؤون الحجاز وحدها، وإنما أصبح الأمر أكبر من ذلك بكثير، وصار يشمل مستقبل جميع

الولايات العربية في الدولة العثمانية، وبات واضحاً أنه إذا كانت الدولة ستخوض غمار الحرب، فمن المحتمل أن يتيح انهماكها فيها للعرب الفرصة التي انتظروها طويلاً، وقد نتج عن تطور هذه الأفكار إرسال مبعوثين إلى بلاد الشام وكبار الحكام العرب للاطلاع على حقيقة الشعور العربي ومدى الاستعداد للثورة، وفي رسالة أخرى في أكتوبر ١٩١٤ وعد كتشنر الشريف وابنه عبد الله بأنه في حالة وقوفه وأتباعه في الحرب ضد تركيا، فإن حكومته تضمن له بقاءه في منصبه وكذلك حمايته، مع تلميح باعترافها بخلافته، بالإضافة إلى وعد بمساعدة العرب عامة في مساعيهم لنيل حريتهم بشرط أن يؤازروا بريطانيا. وعموماً لقد منحت هذه الرسالة الشريف ضمانات سعى إليها، وفتحت للولايات العربية الأخرى أبواب الإغراء والأمل في التحرر القومي، وقد فهم الشريف أنها دعوة إلى جميع العرب بالثورة، وهكذا مع بداية نوفمبر ١٩١٤، وضعت أسس محالفة سرية بين الشريف والإنجليز، وهو ما أسماه «جورج أتونويس» الفصل الأول من المؤامرة الإنجليزية - العربية، ثم بدأت الاستعدادات الجدية للثورة.

ولم تلبث أن بدأت اتصالات الشريف مع الزعماء العرب، التي كان إبنه فيصل وسيطه فيها، وتركزت بشكل أساسي مع زعماء جماعتي «العربية الفتاة» و«العهد» الذين سعوا بدورهم للاتصال بالشريف. المهم أنه في دمشق اطلع فيصل على ألق أسرار الحركة القومية، وصار عضواً بالجمعيتين، بعد أن حلف اليمين، وأعجب بتنظيم «العهد» من العسكريين، وتأكد من أن زعماءها قادرين على إيقاد الثورة في صفوف الجيش عندما يشاءون، وذلك لأن الجنود العرب كانوا الأكثرية في الفرق العسكرية العثمانية في بلاد الشام. وقد أعرب الزعماء عن مخاوفهم من الأطماع الإنجليزية والفرنسية، بل الأوروبية بشكل عام، وعبروا عن خشيتهم من أن تكون الثورة سبباً في استبدال سيادة بأخرى.. المهم أن فيصل أخبر أعضاء الجمعيتين بعرض كتشنر وبخطة والده.

وما إن عاد إلى مكة حتى بدأ الفصل الثاني في يوليو ١٩١٥ بالمراسلات الشهيرة بين الحسين و«مكماهون» المندوب السامي البريطاني في مصر، التي تبودلت خلال الفترة (بين يوليو ١٩١٥ - حتى مارس ١٩١٦) والتي أبرز فيها

الشريف اتجاهه لإقامة مملكة عربية مستقلة بمساعدة الإنجليز، متجاوزاً وضعه كأمير وشريف على الحجاز، إلى ملك للعرب، وممثل لحركتهم القومية والخليفة المحتمل.. وهكذا بدأ واضحاً تدخل الإنجليز كطرف أساسي في حركة العرب القومية في المشرق العربي.

لقد كان من أوضح معالم الحركة القومية العربية في مرحلة ما قبل الحرب (١٢- ١٩١٣) والمرحلة التي تليها إبان الحرب العالمية الأولى، التعاون بين القوميين العرب وبين الدول الأوروبية، فمن المعروف أن الجمعيات العربية في بلاد الشام كانت على صلة بالفتنر الفرنسي «بيكو» في بيروت، كما كان حزب اللامركزية على صلة بكتشنر المعتمد السياسي البريطاني في مصر، وقد تدخل كتشنر بناء على رغبة الحزب لدى الباب العالي للنفو عن عزيز المصري، الذي كان من أبرز المناضلين العرب ضد الدولة، كما يتضح ذلك من علاقات الشريف وابنه عبد الله بكل من كتشنر وستورز، هذا التعاون في الواقع يعكس عدم فهم سليم من جانب القوميين العرب لطبيعة الاستعمال الأوروبي، وقد ظهر هذا التحالف بأجلى صورته إبان الحرب، خلال المرحلة التي تطورت فيها الحركة القومية العربية إلى الاستقلال نهائياً عن الدولة العثمانية. فنجحت بريطانيا في توجيه هذه الحركة لصالحها^(١٢)، ولما كانت تدرك أهمية الرابطة الإسلامية، وتخشى من أن يعلن السلطان العثماني الجهاد الإسلامي، فإنها رأت التركيز على دور الشريف ودعمه، لما يتمتع به من صفة دينية قوية، يستطيع معها تحريك العرب سياسياً للانفصال عن الدولة العثمانية، لذلك رأت التحالف معه، لأهمية مركزه الديني المستمد من شرف نسبه وباعتباره خادماً للحرمين الشريفين من ناحية، ولموقع الحجاز الاستراتيجي وإمكانية فصل الحاميات التركية في الجنوب عن الشمال من جهة أخرى.. كما كانت ترى أهمية دعم موقف القوميين العرب، لأن ذلك، من وجهة نظرها، سيصيب التحالف التركي - الألماني في مقتل، وسيخلق دولة عربية في المنطقة تكون خاضعة للنفوذ البريطاني.

ومن المهم ملاحظة أنه عندما بدأت مراسلات الحسين مع مكماهون في يوليو ١٩١٥، وقبل أن يتم الفصل الثاني بالاتفاق النهائي، (ليبدأ الفصل الثالث وهو

الثورة في ٥ يونيو ١٩١٦) كانت قد بدأت منذ مارس ١٩١٥ مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، أدت إلى إبرام الاتفاق المشهور باسم اتفاق «سايكس-بيكو» في مايو ١٩١٦ الذي اتفقت فيه الدول الثلاث على تصفية الإمبراطورية العثمانية، وتوزيع أراضيها بينهم، ويبدو من ذلك أن بريطانيا كانت تعمل لحسابها مع فرنسا، مما يُعد تأمراً واضحاً على الحركة القومية، بذلك الاتفاق الذي سبق إعلان قيام الثورة العربية في يونيو ١٩١٦، بنحو شهر، بعد أن استكملت ترتيباتها، تلك الثورة التي استند فيها الشريف إلى دعواتي الدين والقومية، واعتبرها واجباً دينياً قومياً وفرصة قبضها الله لبلوغ الاستقلال، ودعا الشريف في بيان الثورة الأول جميع المسلمين في العالم لأن يأتوا به ويتبعوا مثاله، لما له من حق، وباعتباره شريف مكة، وإحكاماً لرابطة الإسلام.

ويلاحظ أن بيان الثورة تضمن الخطوط الرئيسية للفكر القومي العربي، من حيث إنكار سياسة التتريك، والتأكيد على العربية ودور العرب في التاريخ، وإنكار ما حل بهم من اضطهاد وقتل وتشريد، وتعريض بلادهم للخطر بدخول الحرب، واتهام الاتحاديين بالخروج على الدين ومخالفة الشريعة، وسلبهم السلطان سلطته الشرعية، وتمزيقهم شمل الأمة العثمانية، ومن ثم لم يبق مجال للرابطة الإسلامية، وأوجب البيان على العرب الانتصار للإسلام، وحماية البلاد العربية وتحقيق استقلالها^(١٣). ولا تكمن قيمة هذا البيان في توضيح مموغات الثورة، وإنما تكمن في استنفاره المسلمين عامة للثورة على تركيا، وبذلك حطم فكرة الجهاد الإسلامي التي كانت تستند إليها دولة الخلافة.

وحسبنا أن نتوقف بحركة العرب القومية عند بلوغها درجة من القوة هيأت الظروف للقيام بثورة كبرى عام ١٩١٦، تشكل دراسة وقائعها ونتائجها، وعلاقتها بالقوى الاستعمارية الأوروبية، فصولاً جديدة في تاريخ العرب المعاصر.



obeikandi.com

الهوامش والبليوجرافيا

obeikandi.com

أولاً : الهوامش

الفصل الأول :

- (١) راجع، عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، ص ٨ - ٢٤.
- (٢) أحدث وأهم وأشمل دراسة عن الدولة العثمانية، أشرف عليها وقدم لها أكمل الدين أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج ١، ص ٩ وما بعدها؛ وكذلك أحمد عبدالرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص ٣٦ - ٣٨.
- (٣) حول أسباب اتوسع العثماني في العالم العربي، راجع: رافق: السابق، ص ٥٥ وما بعدها؛ عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ٢٧ - ٢٩، ٨٨؛ محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص ١٠٢ - ١٠٨.
- (٤) عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ٨٣ - ٨٧.
- (٥) أكمل الدين أوغلي (مشرقاً): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج ١، ص ٣٤ - ٣٥.
- (٦) حول فتح العراق راجع: عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب، ص ٢٨ - ٣٠؛ عمر عبد العزيز: السابق، ص ٩٠ - ٩٤.
- (٧) السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ١٢٨ - ١٣١.
- (٨) حول اليمن راجع: السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ٧٢ - ٨٠؛ وكذلك السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ١٥٢ وما بعدها.
- (٩) راجع، رافق: السابق، ص ٧٣ - ٨٠؛ وكذلك شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير، ص ٩٥ - ١٦٣.
- (١٠) عن الهيئة السياسية والإدارية راجع أكمل الدين أوغلي (مشرقاً)، المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٧ - ٢٠٥.
- (١١) ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ص ٢٦٧ - ٢٧٥؛ وكذلك أكمل الدين أوغلي (مشرقاً)، السابق، ص ٢٤٦ - ٢٦٧؛ وكذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٨ وما بعدها؛ Inacik, H The Ottoman Empire, pp. 112-117.
- (١٢) أكمل الدين أوغلي: المرجع السابق، ص ٦٢١ - ٦٤٥؛ وكذلك محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص ٩٤ - ٩٦؛ عمر عبد العزيز: المرجع السابق، ص ٥٠ - ٥٧.

(١٣) عن الهيئة الدينية تفصيلات كثيرة في أكمل الدين أوغلي (مشرفاً)، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩٩ - ٣١٠؛ وكذلك تعليقات وتحليلات حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ص ٢٧٥ - ٢٨١.

(١٤) عن الهيئة العسكرية، أكمل الدين أوغلي: المرجع السابق، ص ٣٨٤ - ٤٣١؛ وكذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص ١٢١ - ١٣٠.

الفصل الثاني :

(١) حول تقييم طبيعة الحكم العثماني وخصائصه بالنسبة للبلاد العربية راجع ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ص ٢٨١ - ٣٠٤؛ ومحمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١٤٢ - ١٥٢؛ وعبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٣٨ - ٤٣.

(٢) لدراسات تفصيلية حول أوضاع بلاد الشام انظر عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ١٥٣ - ١٦٢؛ وكذلك عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، ص ١٠٤ - ١١٠، ١٤٨ - ١٧٠؛ وكذلك، Holt, P.M. Egypt and the Fertile Crescent, pp. 102-133.

(٣) عن العراق تحت حكم العثمانيين راجع لمزيد من التفاصيل، عمر عبد العزيز: السابق، ١٨٦، ١٩٩؛ وكذلك: Holt, P.M. op.cit., pp. 134-148؛ وعبد العزيز نوار: تاريخ العراق الحديث، ص ٧ وما بعدها؛ وعبد الرحيم عبد الرحمن: السابق، ص ٢٨ - ٣٠.

(٤) انظر أحمد زكريا الشلق: معالم تاريخ مصر والسودان، ص ٢٠ - ٢٦؛ وكذلك: Daly, M.W. (ed.) The Cambridge History of Egypt, Vol. Tow, pp. 34-86.

(٥) حول هذه التطورات راجع: Daly, M.W., Loc. Cit.؛ وكذلك: Holt, P.M. op. cit., pp. 85-151؛ وكذلك عمر عبد العزيز: السابق، ص ١٣٦ - ١٥١.

(٦) راجع أحمد زكريا الشلق: معالم تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص ٢٦ - ٣٢، لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر في العصر العثماني؛ وكذلك راجع يوسف نعيسة ومحمد حبيب صالح: تاريخ العرب الحديث والمعاصر (مصر والسودان)، ص ١٢٥ - ١٥٣.

الفصل الثالث :

(١) لتفصيلات أكثر عن الاستعمار البرتغالي للخليج راجع: جمال زكريا: الخليج العربي في عصر التوسع الأوروبي الأول، ص ٤٥ - ٩٢؛ صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج، ص ١٢ - ٢٤؛ عبد العزيز عوض: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ص ١١ - ٧٩؛ بدر الدين الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج، ج ١، ص ١٣ - ٢٥.

(٢) راجع كتاب سلوت: عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤، ترجمة عائدة خوري، أبوظبي ١٩٩٣؛ وكذلك مصطفى عقيل: التنافس الدولي في الخليج، ص ١٢٩ وما بعدها؛ فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ٢١-٣٠.

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ١٢٥-١٥٧؛ الخصوصي: المرجع السابق، ج ١، ص ٦٥-٨٩؛ حسين عبيد غياش: عُمان، الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، ص ١٠٤-١٥٨؛ وكذلك كتاب عُمان عبر التاريخ، وزارة الإعلام بالسلطنة، ص ٣٧٢-٤٨٣.

(٤) عن الدعوة الوهابية راجع كتاب عبد الرحيم عبد الرحمن: الدولة السعودية الأولى، القاهرة ١٩٦٩؛ وكتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، بيروت ١٩٦٧؛ عبد الفتاح أبو عالية: محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، الرياض ١٩٨٣؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، القاهرة ١٩٧١؛ محمد رشيد رضا: الوهابيون والحجاز، القاهرة ١٩٢٥.

(٥) عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ٢٠٠-٢٠٥؛ السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ٧٢-٨٨؛ وكذلك راجع كتاب عبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧-١٨٤٠، القاهرة ١٩٦٩.

(٦) حول ظهور ودور الأسرة القرمانيّة راجع علي عبد اللطيف حميدة: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ص ٤٨-٥١؛ عمر علي بن إسماعيل: انهيار حكم الأسرة القرمانيّة في ليبيا (١٧٩٥-١٨٣٥)، طرابلس الغرب ١٩٦٦، ص ٢٠٣-٢٠٥؛ وكذلك وودلفو ميكاكي: طرابلس الغرب تحت أسرة القرماني، ترجمة طه فوزي، القاهرة ١٩٦١.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول تاريخ هاتين الدولتين راجع الفصلين المهمين السادس والسابع بكتاب شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ص ١٦٧-٢٤٩؛ وكذلك كتاب إحسان حقي: المغرب العربي، بيروت (د.ت)، ص ١٠٩-١٣٦؛ فضلاً عن محمد خير فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق ١٩٨٢؛ وصلاح العقاد: المغرب العربي في بداية العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٣.

الفصل الرابع

(١) حول أسباب ووقائع ونتائج الحملة الفرنسية توجد دراسات كثيرة عربية وفرنسية مترجمة، ويمكن مراجعة كتابات محمد فؤاد شكري وعبد الرحمن الراجعي وغيرها مما هو في ثبوت المراجع، وكذلك، عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤١٨ وما بعدها، وكذلك، HOLT, P.M. Egypt and the Fertile Crescent, pp. 155-163.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تولية محمد علي وعلاقته بالسلطان يراجع كتاب هنري دوديل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة؛ محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير؛ عبد الرحمن

الرافعي: عصر محمد علي؛ محمد فؤاد شكري، وآخرون: بناء دولة، دولة محمد علي في مصر؛ محمد صبري: تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث؛ وجوزيف حجار: أوروبا ومصير الشرق العربي؛ وكذلك،

Fahmy, Khaid, The era of Muhammad Ali Pasha 1805-1848, in Daly, M.W. (ed.) The Cambridge History of Egypt, pp. 139-179.

(٣) راجع بشأن أوضاع مصر في عهد خلفاء محمد علي، كتاب أحمد زكريا الشلق: معالم تاريخ مصر والسودان، ص ٧٧-٩١؛ وكذلك،

Hunter, R., Egypt Under the Successors of Muhammad Ali, in Daly, M.W. (ed.) op. cit, pp. 180-197.

(٤) هناك مؤلفات كثيرة عن الثورة العربية وتقييمها ومن أهمها أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية ١٨٧٥-١٨٨٢؛ وعبد الرحمن الرافعي: الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي؛ وكذلك كتاب

Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt, London 1907, Reid, D.M., The Urabi Revolution and the British Conquest 1879-1882. in Daly, op. cit, pp. 217-238.

(٥) عن الحركة المهدية وشخصية المهدي، ودولة المهديّة في عهد التعايش، راجع مكي شبكة: السودان عبر القرون؛ ثم تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع، نعوم شقير: تاريخ السودان الحديث وجغرافيته؛ محمد فؤاد شكري: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر؛ زاهر رياض: السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال؛ ضرار علي ضرار: تاريخ السودان الحديث؛ فضلاً عن المؤلفات المتخصصة في المهدية، وخاصة مؤلفات محمد إبراهيم أبو سليم، ومحمد سعيد القدال، ومكة شبكة.. وغيرهم.

الفصل الخامس

(١) راجع حول تقييم الحكم المصري الشام كتاب عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ٣٤٥-٤٥٦؛ عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، ص ٤٠٥؛ وكذلك: Salibi, K., The Modern History of Lebanon, pp. 226-238.

(٢) نفس المصدر السابق؛ وكذلك عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ١٥٩-١٦٢؛ عبد الرحمن زكي: التاريخ العربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٣-٩٤.

(٣) كيت ويتلام: اخلاق إسرائيل القديمة، عن مقدمة سحر الهندي، ص ٧ - ١٠.

- (٤) هند البديري: أراضي فلسطين، ص ٨٣-١٠٨.
- (٥) راجع عمر عبد العزيز: السابق، ص ٤٧٣-٣٩٣؛ وكذلك عبد الكريم رافق: السابق، ص ٤٤٦-٥٥٠.
- (٦) حول دور ونشاط ومرحلة هرتزل، انظر، رافق: السابق، ص ٥٤٩؛ هند البديري: السابق، نفس المكان؛ وكتاب هرتزل «الدولة اليهودية»، ص ١٤ وما بعدها عن مقدمة عادل غنيم؛ وكذلك Holt, P.M. Egypt and the Fertile Crescent. pp. 245-246.
- (٧) عبد الكريم رافق: السابق، ص ٣٢٨-٣٣٤؛ وحول حكم داود باشا راجع عبدالعزيز نوار: داوود باشا والي بغداد، ص ٢١٣ وما بعدها؛ وكذلك عمر عبدالعزيز، السابق، ص ٣٨٩-٣٩٢؛ وحول فترة مدحت باشا، نفس المرجع، ص ٣٩٢-٣٩٥.
- (٨) حول هذه التطورات راجع: السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ١٣٤-١٦٠؛ زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، ص ١٨-٢٠.
- (٩) حول حملة الإحساء ونتائجها راجع جمال زكريا: الخليج العربي ١٨٤٠-١٩١٤، ص ١٧١-٢٥٤؛ عبد الله السبيعي، ص ١٣-٥١، ص ٥٥-١٢٥.
- (١٠) عن سياسة بريطانيا في الخليج راجع فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج، جزآن؛ وكذلك بدر الدين الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، ص ١٥-١١٠.
- (١١) شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير، ص ٢٥٤-٢٨٦؛ محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، ص ٢٣٩.
- (١٢) شوقي الجمل: السابق، ص ٢٨٧-٣١٢؛ عبد الجليل التميمي: بحوث ودراسات في التاريخ المغربي، ص ٨١-٨٢.
- (١٣) محمد خير فارس: المسألة المغربية، ص ٤٠١-٤٠٥؛ روم لاندو: أزمة المغرب الأقصى، ص ١٧.
- (١٤) حول السنوسية ودورها انظر: زاهية قدورة، السابق، ص ٤١٤-٤١٨؛ علي عبداللطيف حميده: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ص ١٢١-١٣٤؛ أحمد صدقي الدجاني: الحركة السنوسية، ص ٦٢-٦٣؛ محمد فؤاد شكري: السنوسية دين دولة، ص ٤٩ وما بعدها.

الفصل السادس

- (١) راجع جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٧٣-٧٩؛ محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ٢٦٣-٢٦٤.
- (٢) حول ضعف الدول انظر ألبرت حوراني: الفكر العربي، ص ٥١-٦٠؛ وعمر عبدالعزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ١٠٩-١٢٨؛ وأحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٢-١٠٤، ص ١٣٤-١٤٢.
- (٣) بشأن تفسير الحركات الانفصالية راجع أنطونيوس: السابق، ص ٨١-٩٤؛ وكذلك محمود منسي: حركة اليقظة العربية، ص ٥١-٥٨؛ وعمر عبدالعزيز: السابق، ص ٤١٣-٤١٦.
- (٤) عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخ، ص ١٣٥-١٤٢.
- (٥) انظر تقييمات مختلفة لدور البعثات التبشيرية، أنطونيوس: السابق، ص ٩٧-١٠٩؛ محمود منسي: السابق، ص ٦٢-٦٦، ص ٩٣-٩٥؛ عبدالكريم رافق: العرب والعثمانيون، ص ٥١٠-٥١٥.
- (٦) عبد العزيز الدوري: السابق، ص ١٥١-١٥٢؛ وكذلك أنطونيوس: السابق، ص ١٤٩-١٥٨؛ محمود منسي: السابق، ص ٩٠-٩١.
- (٧) حول موقف العرب من الجامعة الإسلامية راجع ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ص ٣٨٩-٣٩٥؛ ومحمود منسي: السابق، ص ٧١-٨٩؛ توفيق علي برو: العرب والترك، ص ٤٠ وما بعدها؛ وأحمد عبد الرحيم مصطفى: السابق، ص ٢٤٧-٢٥٤.
- (٨) انظر عبد العزيز الدوري، واقتباساته وآراؤه الهامة في كتابه السابق، ص ١٦٦-٢٣٧.
- (٩) عن ثورة تركيا الفتاة ونتائجها وموقفها من شعوب الدولة راجع: محمد أنيس: السابق، ص ٢٤٧-٢٦١؛ وأنطونيوس: السابق، ص ١٧٥-١٨٣؛ رامزور: تركيا الفتاة، ص ٤٠-٥١؛ توفيق علي برو: السابق، ص ٧٧-٧٩.
- (١٠) الآراء التي تحدثت عن عزلة مصر عن الحركة العربية في بدايات القرن العشرين وتفسيرها وردت في أنطونيوس: السابق، ص ٧٣-١٧٤؛ عمر عبدالعزيز: السابق، ص ٤٣٤-٤٣٧؛ محمود منسي: السابق، ص ١٠٤-١٠٥؛ محمد أنيس: السابق، ص ٢٧٠-٢٧١.
- (١١) عن موقف القوميين العرب في بداية الحرب العالمية واتصالاتهم بالشريف حسين، راجع أنطونيوس: السابق، ص ٢٠٤-٢١٤.
- (١٢) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ٢٧١-٢٧٢.

(١٣) عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، ص ٢٦٤-٢٦٨؛ وأنطونيوس:
السابق، ص ٣٠٤-٣٠٥.



o b e i k a n d i . c o m

obeikandi.com

ثانياً : الببليوجرافيا

أ - باللغة العربية

- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦.
- أحمد الرشيدى (محرراً): الكويت من الإمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.
- أحمد زكريا الشلق: معالم تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الدوحة ١٩٩٦.
-: فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة ١٩٩٩.
- أحمد صدقي الدجاني: الحركة السنوسية، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، النهضة المصرية، ١٩٦٧.
-: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني ١٨٨٢-١٩١١، بنغازي ١٩٧١.
- أحمد طربين تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، بيروت ١٩٩٤.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، بيروت ١٩٨٢.
-: مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦-١٨٨٢، القاهرة ١٩٦٦.
-: علاقات مصر بتركيا في عهد إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، الإسكندرية، ١٩٦٧.
- أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٠.
- أحمد فهمي الشوابكي: حركة الجامعة الإسلامية، الزرقاء، الأردن ١٩٨٤.
- أحمد مصطفى أبو حاكمة: محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية، معهد البحوث والدراسات، القاهرة ١٩٦٨.
-: تاريخ شرقي الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠، ترجمة محمد أمين عبدالله، بيروت، (د.ت).
-: تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥، الكويت ١٩٨٤.

- أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف وتقديم): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، جزءان، استانبول ١٩٩٩.
- إدوارد عطية: العرب، ترجمة محمد قنديل البقلي، القاهرة ١٩٦١.
- أوبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، ط (٣)، دار النهار، بيروت ١٩٧٧.
-: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقلة إلى العربية، كمال خولي، دار نوفل، بيروت ١٩٩٧.
- أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ٣ أجزاء، القاهرة (د.ت).
- أمل الزباني: البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، القاهرة ١٩٧٧.
- أنيس صايغ: الفكرة العربية في مصر، بيروت ١٩٥٩.
- بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جزءان، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤، ١٩٨٦.
- توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري ١٨٩٢-١٩١٤، القاهرة ١٩٦٠.
- جلال يحيى: الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان، القاهرة ١٩٥٩.
-: المغرب الكبير، الجزء الثالث، العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٦.
- جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٥.
-: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات ١٨٤٠-١٩١٤، جامعة عين شمس، ١٩٦٦.
-: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، ١٩٧٣.
-: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١، معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٤.
- جورج أنطونيوس: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، تاريخ ناصر الأسد وإحسان عباس، ط (١)، بيروت ١٩٨٠.
- جوزف حجار: أوروبا ومصير الشرق العربي، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، بيروت ١٩٧٦.

- جون كيلسي: بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠، جزءان، ترجمة محمد أمين عبد الله، القاهرة، (د.ت).
- حسن عثمان: تاريخ مصر في العهد العثماني ١٥١٧-١٧٩٨ في كتاب «المجمل في التاريخ المصري»، إعداد إبراهيم حسن: القاهرة ١٩٤٢.
- حسين عبيد غباش: عمان، الديمقراطية الإسلامية... ترجمة أنطوان حمصي، بيروت ١٩٩٧.
- حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، القاهرة ١٩٣٨.
- حمود بن سالم السيابي: عمان عبر التاريخ، ٤ أجزاء، ط (٤)، عمان ١٩٩٤.
- حميد بن محمد بن زريق: الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبدالمنعم عامر ومحمد مرسي عبد الله، ط (٤)، عمان ١٩٩٤.
- ديكسون، هـ: الكويت وجاراتها، ترجمة فتوح الخترش، ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٥.
- روم، لاوند: أزمة المغرب الأقصى، ترجمة إسماعيل علي وآخر، القاهرة ١٩٦١.
- زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، ط (٢)، دار النهضة، بيروت ١٩٧٥.
- زاهر رياض: شمال إفريقيا في العصور الحديثة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٧.
-: السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال، القاهرة ١٩٦٦.
- زهدي سمور: تاريخ ساحل عمان السياسي، جزءان، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥.
- زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، مع دراسة تاريخية للعلاقات العربية التركية، دار النهار، بيروت ١٩٦٨.
- ساطع الحصري: نشوء الفكرة القومية، القاهرة ١٩٥١.
-: البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٠.
- سالداتها، ج. أي: الشئون القطرية ١٨٧٣-١٩٠٤، تعريب أحمد العناني، الدوحة ١٩٧٦.
-: التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، دراسة ومقارنة وتحقيق فتوح الخترش، ط (١)، الكويت ١٩٨٥.
- سلوت، ب.ج: عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤، ترجمة عابدة خوري، المجمع الثقافي، أبوظبي ١٩٩٣.

- سليمان موسى: الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، بيروت ١٩٧٠.
- السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠.
- السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩.
- شوفي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (البيبا- تونس- الجزائر - المغرب)، ط(١)، الأنجلو المصرية، ١٩٧٧.
- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، الأنجلو المصرية، ١٩٩٨.
-: المغرب العربي المعاصر، الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.
-: المغرب العربي في بداية العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٣.
-: التيارات السياسية في الخليج العربي، من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ٩٠-١٩٩١، الأنجلو المصرية، ١٩٩٢.
- عائشة السيار: دولة اليعاربة في عمان وشرق إفريقيا ١٦٢٤-١٧٤٠، بيروت ١٩٧١.
- عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، جزآن، بغداد ٤٧-١٩٤٨.
- عراقي يوسف محمد: الوجود العثماني - المملوكي في مصر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٥.
- عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس ١٩٧٢.
- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء، بولاق، القاهرة ١٢٩٧هـ-.
- عبد الرحمن الراقعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم في مصر، جزآن، ١٩٤٨، ١٩٥٥.
-: عصر محمد علي، القاهرة ١٩٣٠.
-: عصر إسماعيل، جزآن، القاهرة ١٩٤٨.
- عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط(١)، الدوحة ١٩٨٢.
-: الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٩.

- عبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧-١٨٤٠، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٩.
- عبد العزيز الدوري: الجذور التاريخية للقومية العربية، بيروت ١٩٦٠.
-: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الوعي والهوية، ط(١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤.
- عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مقترى عليها، ثلاثة أجزاء، القاهرة (٨٠-١٩٨٣).
- عبد العزيز المنصور: التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، الكويت ١٩٧٥.
- عبد العزيز زوار: الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث، القاهرة (د.ت).
-: تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨.
-: داود باشا والي بغداد، القاهرة ١٩٦٨.
-: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، بيروت ١٩٧٤.
- عبد العزيز عبد الغني: بريطانيا وإمارات ساحل عُمان، بغداد ١٩٧٨.
- عبد العزيز عوض: دراسات في تاريخ الخليج الحديث، ط(١)، جزءان في مجلد، بيروت ١٩٩١.
- عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة بونابرت، ط(٢)، دمشق ١٩٦٨.
-: العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، ط(١)، دمشق ١٩٧٤.
- عبد الكريم غرابية: مقدمة في تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨، العراق والجزيرة العربية، دمشق ١٩٦٠.
-: سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٢.
- عبد الوهاب عبد الرحمن أحمد: تاريخ العرب الحديث، دار القلم، دبي ١٩٨٧.
- عبد الله ناصر السبيعي: الحملة العسكرية على الأحساء والقطيف وقطر ١٨٧١-١٩١٣، أسبابها ونتائجها، ط(١)، السعودية ١٩٩٩.

- عمر عبدالعزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت ١٩٨٠.
-: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)، الإسكندرية ١٩٨٤.
- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، دمشق ١٩٨٠.
- علي عبد اللطيف حميدة: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا (١٨٣٠-١٩٣٢)، ط(١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.
- فائق حمدي طهوب: تاريخ البحرين السياسي (١٧٨٣-١٨٧٠)، الكويت ١٩٨٣.
- فاطمة الصايغ: الإمارات العربية من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج للكتاب، دبي ١٩٩٧.
- فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكويت ١٩٨١.
-: سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٨٥٣-١٩١٤)، الجزء الثاني، الكويت ١٩٨٤.
- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومنير البعكبي، بيروت ١٩٩٧.
-: الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة نبيه فارس ومنير البعكبي، بيروت ١٩٤٩.
- كتاب: لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق أحمد أبو حاكم، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٧.
- كريستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، القاهرة ١٩٦٧.
- كلود هنري وآخرون: الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عناني، (د.د.).
- كمال سليمان الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ط(٢)، دار النهار، بيروت ١٩٦٩.
- كيث وايتلام: اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني، ترجمة سحر الهندي، عالم المعرفة (٢٤٩)، الكويت ١٩٩٩.
- ليلى الصباغ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دمشق ١٩٨٢-١٩٨١.
- لوريمر ج.ج.: دليل الخليج، القسم التاريخي (٧ مجلدات)، ترجمة الديوان الأميري بدولة قطر، الدوحة عام ١٩٧٥.
- مجيد خدوري: ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، بيروت ١٩٦٢.

- محمد أحمد بن إبليس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، (الجزئين ٤، ٥)، تحقيق محمد مصطفى، ط(٢)، القاهرة ١٩٦٠.
- محمد أنيس، والسيد حراز: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦٧.
- محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.
- محمد بدیع شريف: دراسات تاريخية في النهضة الحديثة، (دراسات عن اليقظة الفكرية والسياسية في القرن التاسع عشر)، جامعة الدول العربية، (د.ت).
- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، جزءان، بيروت ١٩٥٤.
- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق ١٩٦٩.
-: المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢، سوريا وبيروت ١٩٨٠.
-: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢.
- محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة ١٩٦٠.
- محمد رفعت رمضان: علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠.
- محمد الرميحي: البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، بيروت ١٩٧٦.
- محمد السيد الرائد: الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، القاهرة (د.ت).
- محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، القاهرة ١٩٤٩.
- محمد ضياء الدين الرئيس: تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية، القاهرة ١٩٦٠.
- محمد عزة دروزة: نشأة الحركة العربية الحديثة، بيروت ١٩٧١.
- محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، جزءان، القاهرة ١٩٥٧.
-: السنوسية، دين ودولة، دار الفكر، القاهرة ١٩٤٨.
-: مصر في مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠١-١٨١١)، ٣ أجزاء، القاهرة ١٩٥٨.
-: الحملة الفرنسية وظهور محمد علي، القاهرة.
-: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية (١٨٢٠-١٨٩٩)، القاهرة ١٩٦٣.

- محمد فؤاد شكري (وأخرون): بناء دولة (مصر محمد علي)، القاهرة ١٩٥٧.
- محمد فؤاد كويريلي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة ١٩٦٧.
- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت ١٩٦٧.
- محمد كرد علي: الحكومة المصرية في الشام، القاهرة ١٩٢٥.
- محمد مرسي عبد الله: إمارات الساحل و عُمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣-١٨١٨)، القاهرة ١٩٧٨.
-: دولة الإمارات العربية وجيرانها المتحدة، الكويت ١٩٨١.
- محمد مصطفى صفوت: السلطان محمد الفاتح، فاتح القسطنطينية، القاهرة ١٩٤٨.
- محمود صالح منسي: حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، القاهرة ١٩٧٨.
-: تاريخ العرب الحديث والمعاصر (المشاركة والمغاربة)، القاهرة ٢٠٠٠.
- مصطفى الشهابي: القومية العربية، تاريخها وقوامها ومراميتها، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦١.
- مصطفى صبري: سفينة الإسلام «ما هي الدولة العثمانية»، مطبعة الظاهر، القاهرة ١٩٠٦.
- مصطفى عقيل الخطيب: التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣، الدوحة ١٩٩٤.
- مصطفى كامل: المسألة الشرقية، القاهرة ١٨٩٨.
- مكي شبكية: السودان في قرن (١٨١٩-١٩١٩)، القاهرة ١٩٤٧.
- منذر الموصللي: الأسرة والدولة، دور الكويت وآل صباح في الخليج العربي، ط(١)، دار الرئيس، لندن ١٩٩٩.
- نور الدين عبد الله السالمي: تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، مجلدان، القاهرة (١٩٢٨).
- نيقولا زيادة: ليبيا في العصور الحديثة، معهد البحوث والدراسات، القاهرة ١٩٦٦.
- نيقولاي أيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦-١٥٧٤)، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت ١٩٨٨.
- هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، جزاءن، دار المعارف، ١٩٧١.

- هند أمين البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، الأمانة العامة
لجامعة الدولة العربية، القاهرة: ١٩٩٨.

- هنري دوديل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، القاهرة.

- وزارة الإعلام بسلطنة عُمان: عُمان عبر التاريخ، دار اميل للنشر بلندن ١٩٩٥.

- يوسف نعيسه: محاضرات في التاريخ العربي المعاصر، دمشق ٨٥-١٩٨٦.

- يوسف نعيسه، ومحمد حبيب صالح: تاريخ العرب الحديث والمعاصر (مصر والسودان)،
جامعة دمشق ١٩٩٩-٢٠٠٠.

ب - باللغة الإنجليزية

- Abu-Nasr, Jamil, A History of the Maghrib, Cambridge 1971.

- Aitchison, C.U., A Collection of Treaties, Engagements and Sands Relating to
India and Neighboring Countries, 12 Vols., Culuctta, 1876-1892.

- Al-Bahama, H.M., The Legal Status of the Arabian Gulf States. Manchester,
1968.

- Anderson, M.S., The Eastern Question 1774-1923, London, 1966.

- Arnold. T.W., The Caliphate, Oxford, 1924.

- Barbour, N., A Survey of North West Africa, London, 1958

- Brown, L.C., International Politics and the Middle East, London, 1984.

- Busch, C.A., Britain and the Persian Gulf (1890-1914), California 1967.

- Cromer, Lord, Modern Egypt, 2 Vols., London, 1908.

- Curzon, G., Persia and The Persian Question, 2 Vol., London, 1938.

- Daly, M.W., (ed.), The Cambridge History of Egypt, Vol. Two, Modern Egypt
From 1517 to the End of the Twentieth Century, Cambridge, 1998.

- Ghorbal, M.S., The Beginning of the Modern Egyptian Question and the Rise of
Mehmet Ali, London, 1928.

- Gibb, H., Modern Trends in Islam., Chicago, 1947.

- Halliday, F., Arabia Without Sultans, Penguin, 1975.

- Hay, Sir Rupert, *The Persian Gulf States*. Washington, 1959.
- Hogarth, D.G., *Arabia*, Oxford, 1922.
- Hollis, Ch., *Italy in Africa*, London, 1941.
- Holt, P.M., *Studies in the History of the Near East*, London, 1973.
- Holt, P.M., *A Modern History of the Sudan*, London, 1961.
- Holt, P.M., *Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922*, Longman, London, 1966.
- Holt, P.M., *The Mahdist State in the Sudan 1881-1898*, London, 1970.
- Hopwood, D., *The Arabian Peninsula, Society and Politics*, George Allen and Uniwin, T. London, 1972.
- Hurewitz, (ed.), *The Middle East and North Africa in World Politics*, 2 Vols., New Haven, 1975.
- Hurewitz, J.C., *Diplomacy in the Near and Middle East*, 2 Vols., New York, 1958.
- Inalcik, Halil, *The Ottoman Empire, Conquest, Organization and Economy*, London, 1978.
- Issawi, Charles, *An Arab Philosophy of History* London, 1950.
- Keddourie, E., *England and the Middle East, the Destruction of the Ottoman Empire*, London, 1965.
- Kinross, P., *The Ottoman Centuries: The Rise and Fall the Turkish Empire*, London, 1977.
- Kirk, G.E., *A Short History of the Middle East*, London, 1066.
- Kirk, G.E., *A Short History of the Middle East*, London, 1964.
- Landau, R. *The Sultan of Morocco*, London, 1951.
- Lewis, B., *The Arabs in History*, London, 1950.
- Lewis, B., *The Middle East and the West*, London, 1964.
- Lewis, Bernard, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford, 1961.
- Longrigg, S., *Four Centuries in Modern Iraq*, Oxford, 1961.

- Marlowe, J., *The Persian Gulf in the Twentieth Century*, London, 1962.
- Marriott, I., *The Eastern Question*, London, 1951.
- Miller, W.M., *The Ottoman Empire and its Successors 1801-1927*, Cambridge, 1927.
- Philips, Wendell., *Oman, A History*, London, 1967.
- Philpy, J.B., *Saudi Arabia*, London, 1950.
- Roberts, St., John, *History of the French Colonial Policy 1871-1925*, 2 Vols., London, 1929.
- Saab, H., *Arab Federalists of the Ottoman Empire*, Amsterdam, 1958.
- Safwat, M.M., *Tunis and the Great Powers*, Alex., 1943.
- Salibi, K., *The Modern History of Lebanon*, New York, 1965.
- Searight, S., *The British in the Middle East*, London, 1969.
- Show, S., *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, Cambridge, 1964.
- Show, Stanford, *History of Ottoman Empire and Modern Turkey*, Vol., I. Cambridge, 1977.
- Stripling, G.W.F., *The Ottoman Turks and The Arabs*, Urbana, 1942.
- Toynbee, A., *A Study of History*, Vol., I. London, 1948.
- Winder, R.B., *Saudi Arabia In Nineteenth Century*, New York, 1980.
- Yapp., M.E., *The Making of the Modern Middle East 1774-1923*, London, 1987.
- Zahlan, R.S., *The Creation of Qatar*, Croom Helm, London, 1979.
- Zahlan, R.S., *The Origins of the United Arab Emirates*, London, 1978.
- Zeine, N.Z., *Arab – Turkish Relations, and the Emergence of Arab Nationalism*, Beirut, 1958.

